الأمم المتحدة

A/55/PV.36

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٣٦**
الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/55/2)

السيد موشوتس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): الطلب الشديد الواقع على مجلس الأمن لكي يستجيب للصراعات والتهديدات والانتهاكات الموجهة للسلام، يبدو جليا من عبء العمل الهائل الذي اضطلع به مجلس الأمن في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. إن الرقم القياسي لعدد الجلسات الرسمية المعقودة وهو ١٦٤ جلسة وجلسات المشاورات التي أجريت وهي ١٩٤، والقرارات التي اعتمدت وعددها ٥٧ قرارا، والتقارير التي نُظر فيها، وتربو على ٨٥ تقريرا، تُشكل هيكل التقرير (A/55/2) الذي يُقدمه المجلس، وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، إلى الجمعية العامة، التي يتصرف باسمها. وتقديم التقرير نفسه، الذي يتوقع أن يتضمن معلومات أساسية عن أعمال المجلس، يُعطي برهانا على خضوع المجلس للمساءلة أمام العضوية العامة للأمم المتحدة.

ليس ثمة شك في أن أساليب عمل مجلس الأمن قد تحسنت بوجه عام، ولكن يوجد مجال لمزيد من التحسن. وإننا نرحب بإدراج إضافة إلى التقرير مرة أخرى، وبإدراج التقييمات الشهرية التي أعدها الرؤساء السابقون وبمواصلة الإحاطات الإعلامية اليومية التي تقدمها الرئاسة، والتي يحضرها عدد متزايد من غير الأعضاء في المجلس.

ويبين عدد الجلسات المغلقة، على الرغم من تناقص عددها، أنها ما زالت أزيد بكثير من الجلسات الرسمية العلنية العادية. وإذا كانت هناك أسباب وجيهة لعقد هذه الجلسات بين الفينة والفينة، فإنها بطبيعتها تفتقر إلى الانفتاح ومن ثم تبعث برسالة إلى باقي عضوية الأمم المتحدة مفادها الاستبعاد. ولا يستطيع أي قدر من الإحاطات الإعلامية بعد وقوع الحدث أن يعوض عن الشفافية الكاملة المكتسبة من مشاهدة جلسات المجلس العلنية.

بل إن أهمية العلانية تبدو على نحو أكبر لدى النظر في عمليات حفظ السلام. فمن حق الدولة المضيفة التي تعتبر موافقتها ضرورية للسماح بمرابطة قوات حفظ السلام والتي ستكون، من ثم، مرتبطة ارتباطا مباشرا بالعملية، ومن حق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-69635 (A)
0069635

من يشاركون كمساهمين أو مساهمين محتملين في عمليات حفظ السلام، أن يوضعوا في الحسبان لدى مناقشة هذه العمليات لحفظ السلام.

ومن الناحية الموضوعية، يظهر التقرير طائفة عريضة من الأنشطة قيد نظر مجلس الأمن. فالصراعات والأزمات لم يتقلص عددها في العالم. والأكثر من ذلك، أن هناك كثيرا من المشاكل الطويلة الأمد – ومنها مشكلتنا – ما زالت باقية دون حل، نظرا للافتقار إلى الإرادة السياسية والافتقار إلى الإجراء الذي يكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن الإلزامية. ولا يجوز أن تكون هناك انتقائية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، فهذه الانتقائية تهز ثقة العضوية العامة، ولا سيما الدول الصغيرة، في هذا الجهاز الرئيسي المخول بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

والمجلس ينبغي أن يكون قويا. ويجب أن يكون قادرا على مواجهة تحديات القرن الجديد. ولكي يكون قادرا على ذلك، ينبغي أن يتسم في الأساس بالقدرة التمثيلية، والتعبير عن واقع العالم المتغير. ومن شأن زيادة عدد أعضاء المجلس على أساس التوزيع الجغرافي العادل للمقاعد، للأعضاء الدائمين وغير الدائمين، أن يُضفي على المجلس مزيدا من الشرعية ويُعزز فعاليته. ثانيا، إن توافر الأموال والأفراد شرط ضروري لإيجاد مجلس أمن قوي، حتى لا يخذل الذين وضعوا ثقتهم فيه، على حد قول الأمين العام.

وإذا انتقلنا إلى أجزاء أخرى من التقرير فإننا نطرح عدة ملاحظات. أولا، ينبغي وضع مزيد من الضوابط فيما يتعلق بنظر مجلس الأمن في القضايا التي قد تدخل في نطاق اختصاص الجمعية العامة. وغني عن البيان أن الحاجة تدعو إلى وجود علاقة جيدة وتنسيق بين مسؤوليات هذين الجهازين الرئيسيين.

ثانيا، ينبغي أن يُصبح مجلس الأمن أكثر إدراكا لحساسية الآثار المصاحبة للجزاءات من الناحية الإنسانية. فالجزاءات تؤدي إلى خسائر اقتصادية وتخلق مشاكل للسكان الأبرياء وللبلدان المجاورة التي تراعي تطبيق هذه الجزاءات. ونحن نوافق على أن الجزاءات ينبغي أن تستعمل باقتصاد شديد، ونرى حاجة لاستعراض نظام الجزاءات برمته.

ثالثا، نتفق مع الهند على تضمين التقرير تقييما يجريه مجلس الأمن لمدى فائدة وفعالية جزاءاته.

رابعا، ما زلنا نؤيد الاقتراح الألماني المتعلق بتقديم تفسير إلى الجمعية العامة بعد استخدام حق النقض.

خامسا، فيما عدا حالات الطوارئ غير العادية، ينبغي اتخاذ المجلس لقراراته بعد اكتمال المناقشة، وليس قبل ذلك. وسيسهم تتابع التصويت على هذا النحو في تعزيز الانطباعات الإيجابية عن المجلس داخل وخارج الأمم المتحدة، كما يمحو أي انطباع محتمل عن اتخاذ قرارات المجلس على نحو روتيني.

سادسا، نؤيد وجود قدر أكبر من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ما دام هذا التعاون يقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة وعلى النهوض بالأهداف التي تتفق مع أحكام الميثاق.

أخيرا، لا يمكن لأي إصلاح، أيا كانت طبيعته، أن يكون أكثر فعالية وفائدة من أن يُبدي المجلس إرادته على تنفيذ قراراته.

وبصفتي ممثلا لبلد ظلت مشكلته مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة طوال سنوات عديدة، وينتظر منذ أمد بعيد إيجاد حل عادل لها يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن، فإننا نُعرب عن تقديرنا لأعضاء المجلس، ونهنئ الأعضاء الخمسة الذين انتخبوا حديثا وهم – أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج – ونتعهد في نفس الوقت بتقديم تعاوننا ودعمنا للمجلس.

السيد جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): قدم رئيس مجلس الأمن عرضا موجزا واضحا للمسائل التي عرضت على المجلس في العام الماضي. وأود أن أركز للحظة على القارة التي خصص لها المجلس الجانب الأكبر من وقته وطاقته، ألا وهي أفريقيا.

أولا، على الرغم من الاهتمام الذي يوليه المجلس لأفريقيا، فإننا نعترف بصعوبة تحقيق نتائج إيجابية بشأن القضايا الأفريقية. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فالصراعات في أفريقيا نادرا ما تكون ثنائية واضحة المعالم بين دول وتحتاج إلى استجابة تقليدية لحفظ السلام. والصراع بين إثيوبيا وإريتريا هو الصراع الأفريقي الوحيد الذي ينطبق عليه هذا الوصف. أما في الأماكن الأخرى مثل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية فإن الصراعات الأفريقية تتسم بروابط متبادلة معقدة بين عناصر داخلية وعناصر خارجية. وهذا يتطلب من منظومة الأمم المتحدة استجابة أكثر تعقيدا عما كانت عليه الحال في الماضي. وينبغي لمجلس الأمن أن يجعل قراراته أكثر تكيفا مع الاستجابة الدولية الواسعة.

من الواضح في أفريقيا، أكثر من أي مكان آخر، أن السلم والتنمية متلازمان. وبوضوح أكثر أن الصراع والفقر يُغذي كل منهما الآخر. وفي هذا السياق تؤيد المملكة المتحدة بحرارة فحوى تقرير الإبراهيمي (A/55/305) لأنه يكمل نهجنا الشامل صوب التنمية واستئصال الفقر باعتباره أول أولويات الأمم المتحدة.

وليس من قبيل المصادفة أن تكون سيراليون، وهي واحدة من أكثر البلدان اضطرابا في أفريقيا، أفقر بلدان العالم ببعض المقاييس وإذا تركنا جانبا الدمار المادي، وإهدار القوى البشرية نتيجة للحرب، والانهيار الحقيقي لدولة قائمة، فإن الصراع الأهلي في سيراليون حوَّل الماس، وهو أكبر الموارد الطبيعية للبلاد، إلى أيدي المتمردين. وبدلا من أن يُصبح الماس أداة لدفع عجلة التنمية في سيراليون، فإنه أصبح وسيلة لزيادة الصراعات المريرة اشتعالا. وهذا الشيء نفسه ينطبق على أنغولا مثلما ينطبق على موارد طبيعية أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونتيجة لذلك، يحتاج المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى نهج شامل في تناول مشاكل السلم والتنمية في أفريقيا. وفي وسط هذا الاضطراب غير المفهوم ينبغي أن تكون سياستنا ''تشاركية'' وبعبارة أخرى سياسة منسقة داخل الحكومات والمؤسسات الدولية وفيما بينها. والمملكة المتحدة، في عملها مع الأمم المتحدة، بدأت في تناول هذا الأمر بإنشاء صندوق لدرء الصراعات يُمول ويُدار بالاشتراك فيما بين وزارة الخارجية ووزارة التنمية ووزارة الدفاع. والأساس المنطقي لذلك بسيط للغاية. فلا يمكن لأي وزارة للتنمية أن تصب نقطة من مواردها في بلد تمزقه الصراعات ما لم تتناول أوجه النقص الأخرى، وبالمثل من المهم أن ينظر المشاركون في أعمال التنمية إلى الأمام ليروا احتمالات الصراعات ويفكروا في وسائل تجنبها أو التخفيف من آثارها. وإلا فإن ثمار سنوات من العمل الشاق يمكن أن تُهدر بسرعة. إننا نُقدم هذا النهج ''التشاركي'' لعملنا في الأمم المتحدة. ومجلس الأمن أيضا ينبغي أن يعمل داخل السياق الأوسع للأمم المتحدة.

لكن هذا النهج الشامل في السياسة ينبغي أن يتجاوز نطاق الأمم المتحدة، فالأمم المتحدة بطريقة أو بأخرى عنصر صغير في الصورة الأفريقية الشاملة. والموارد التي ينبغي أن تصرفها للمعونة لا تُضاهي ما يصرفه المانحون الثنائيون أو المؤسسات المالية الدولية، ومن ثم فإن تحسين الحوار والنهوض بالتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، وفيما بين المنظومة والمجتمع الدولي، على نطاق أوسع سيأتي بعوائد على أفريقيا أكثر من أي مكان آخر.

وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تؤدي دورها بشأن المسائل الأوسع نطاقا التي تُعاني منها أفريقيا. وفي هذا المجال أسمع في كثير من الأحيان كلمة ''الزعامة''. لقد أفرزت القارة عددا من أفضل الرجال والنساء في هذا العصر. ونلسون مانديلا وكوفي عنان وغراسا ماشيل ثلاثة أسماء قفزت إلى ذهني مباشرة. ولكن الضعف العام للزعامة في أفريقيا، الذي يتجلى في الأداء الرديء للمؤسسات وفي الفساد وسوء الإدارة لا يمكن تجاهله، ناهيك عن المشاكل التي يُشير إليها الأفارقة دائما باعتبارها سبب تخلف القارة. إنه لشيء طيب أن الزعماء الأفارقة أنفسهم لديهم استعداد متزايد للإمساك بتلابيب تلك المشاكل والعمل على علاجها بروح بنَّاءة. لكن أي مشكلة من هذه المشاكل لا يمكن أن تُحل بين عشية وضحاها. وللأمم المتحدة هنا دور محدد ينبغي أن تؤديه.

جدول الأعمال هذا جدول صعب وحساس. وما يثير القلق بصفة خاصة الطريقة التي تغذي بها المشاكل الأفريقية بعضها بعضا، خاصة في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. ولهذا فإن تدخل الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أمر حيوي. ولهذا أيضا يجب على هذه المنظمات أن تكون مستعدة لممارسة الضغط على أعضائها لإيجاد حلول سلمية قبل تورط الدول المجاورة فيها.

والأعضاء الذين قرأوا في الأسبوع الماضي تقرير بعثة مجلس الأمن إلى سيراليون سيرون أننا تقدمنا بتوصية رئيسية غلابة هي أنه ينبغي توفر استراتيجية متناسقة لسيراليون تنطوي على اشتراك دول المنطقة فيها. ويلزم إشراك دول المنطقة لأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يعمل بنفسه كل ما يلزم عمله في سيراليون. والتقرير مثال لما أقول – إذ يجب القيام بجهد متعمد فيما يتعلق بكل مشكلة من المشاكل لوضع استراتيجية منسقة ينضم إليها الجميع وإلا فإن المشاكل الصغيرة التي لا نُعالجها قد تفسد الإنجازات التي نحققها. وأرجو من الممثلين أن ينظروا في تقرير بعثة سيراليون من هذا المنطلق لأن كل صراع له تحدياته الخاصة. ولا يساورني شك في أن مشاكل القارة يمكن أن تُصبح عسيرة الحل إذا لم يتدخل مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام تدخلا مكثفا.

أخيرا أود أن أقول بضع كلمات عن أساليب عمل مجلس الأمن، وبصفة خاصة فيما يتعلق بشفافيتها. ما فتئت المملكة المتحدة منذ وقت طويل ترى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بواجبه بأقصى قدر ممكن من التجديد والشفافية. وبطريقة تسمح بأن تجري مداولاته بقدر الإمكان في جلسات عامة. ونعتقد أن المجلس خطا خطوات واسعة في هذا السبيل خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أصدرت، بصفتي رئيسا لمجلس الأمن في ذلك الشهر مذكرة (S/1999/1291) تتضمن عددا من النقاط لتحسين الممارسة الإجرائية. وأعتقد أن هذه المذكرة جرى تنفيذها بإخلاص في ظل الرئاسات المتعاقبة. والأمور المتعلقة بالشرق الأوسط، والبلقان، والموضوعات الأفريقية مثل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتيمور الشرقية كانت موضع إحاطات إعلامية ومناقشات في جلسات علنية في قاعة المجلس، وشارك فيها عدد كبير من العضوية، بينما كانت أحداث مشابهة كثيرة في الماضي تناقش في مشاورات غير رسمية. إن التوازن بين الجلسات العلنية والمشاورات غير الرسمية ربما ما زال مختلا، ولذا يجب القيام بمزيد من العمل بشأن الأمور المتصلة بالمشاركة. ولكن ما لا شك فيه هو أن عمل المجلس أصبح الآن أكثر انفتاحا أمام الدول غير الأعضاء دون أي انتقاص من قدرته على اتخاذ إجراءات فعالة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أبدى المجلس استعداده للتفكير في تحديدات إجرائية واسعة الخيال عندما يتطلب الأمر ذلك، كإحياء ممارسة عقد جلسات سرية للمجلس على سبيل المثال. وأبدى المجلس أيضا استعداده لاستخدام أشكال جديدة لدفع أعماله إلى الأمام. ومن الأمثلة على ذلك الاجتماع الذي عُقد في الأسبوع الماضي على مستوى السفراء بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات للإعداد لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وآمل أن يواصل المجلس هذا الاتجاه الذي نُرحب به جميعا صوب الانفتاح وأن يكون مستعدا للنظر في تحديدات هيكلية أخرى عند الضرورة في العام المقبل. واستجابة لذلك سيكون من الأمور الحسنة أن تنتهز العضوية الواسعة الفرص الكبيرة المتاحة لدفع المجلس إلى مناقشة النقاط التي تهمها بتلقائية وتفاعل أكبر. لقد دأبنا على الإدلاء ببيانات كثيرة داخل المجلس وخارجه غالبا ما نمر عليها مر الكرام. ولا يمكن للمجلس أن يستخلص النتائج إلا إذا أصغينا جميعا باهتمام، بدلا من التلقي والإحالة. وإن المملكة المتحدة ستواصل تشجيع التطور في هذا الصدد.

السيد عمير (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): تتيح لنا مناقشة التقرير السنوي لمجلس الأمن فرصة مناسبة لتناول عدد من المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين الذي يعد الهدف الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة. وقد استمع وفد بلادي لصاحب السعادة مارتن أنجابا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، الذي قدم لنا تقرير المجلس لهذه الدورة.

إن تقرير مجلس الأمن المعروض علينا يوضح أن العالم ما زال يعاني من مشاكل عديدة. فقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير استمرار نزاعات قديمة واندلاع صراعات جديدة. وهذه النزاعات والصراعات تؤكد مرة أخرى أن المجتمع الدولي لم يتمكن بعد من إرساء قواعد متينة لإقامة عالم يسوده الأمن الشامل.

ووفد بلادي إذ يتابع جهود مجلس الأمن في ميدان حفظ السلم والأمن الدوليين، فإننا واثقون تماما بأن دوره في وضع حد لأعمال العنف والصراعات والدمار الواسع النطاق الذي يجتاح دولا كثيرة، ستكون له نتائج أكثر إيجابية لو تعاون المجلس مع الأجهزة الأخرى المعنية. وما هو مهم في المقام الأول، التعاون مع الجمعية العامة التي خولها الميثاق أيضا النظر في المبادئ العامة التي من شأنها تحقيق وتوطيد السلم والأمن الدوليين. لأن ما جرى ويجري حتى الآن يشير بوضوح إلى أنه لم تتح للجمعية العامة فرصة الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا المجال بما في ذلك في الأوقات التي أصبح فيها مجلس الأمن عاجزا عن التصدي للحالات التي تهدد الأمن الدولي. ولو تعاون المجلس مع الجمعية العامة في مثل هذه الحالات ووفقا لمواد الميثاق ذات الصلة لكان في الإمكان نزع فتيل أزمات كثيرة وإيجاد حلول لمنازعات وصراعات عديدة، وتفادي ما نجم عنها من مآس وخراب.

لقد لاحظ وفد بلادي أن عددا من التحسينات طرأ على طرق وأساليب عمل مجلس الأمن. وقد استمرت الممارسة المتمثلة في التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام؛ واطلاع رؤساء المجموعات الجغرافية على برنامج عمل المجلس؛ وأصبحت التقييمات الشهرية لرؤساء المجلس جزءا لا يتجزأ من التقرير السنوي لمجلس الأمن. بيد أن كل هذه التحسينات لا تغني عن المطالبة بالمزيد، حتى تتحقق الشفافية الكاملة في أنشطة المجلس والوضوح الكافي فيما يضطلع به من أعمال.

إن مقدمة تقرير مجلس الأمن، كما هو وارد في الوثيقة A/55/2 تقول إن مجلس الأمن عقد خلال السنة قيد الاستعراض ١٩٤ جلسة مشاورات مغلقة – ذكر عددها

وما استمع إليه أعضاء المجلس خلالها من بيانات، وما نظروا فيه من تقارير. ومع أننا لاحظنا تناقص عدد الجلسات غير الرسمية مقارنة بعددها في السنوات السابقة، فإن الذي ما زال يثير القلق لدينا هو أن التقرير لا يشتمل على أية معلومات مضمونية تتيح لنا الاطلاع على ما جرى في تلك المشاورات. إننا نطالب بتحسين جذري على هذا الفصل من تقرير مجلس الأمن بحيث يعكس فيه وعلى نحو شامل ما أعرب عنه أعضاء المجلس أثناء جلسات المشاورات غير الرسمية. فالدول غير الأعضاء في مجلس الأمن لا تريد أن تعرف عدد الساعات التي استغرقتها تلك المشاورات، ولكن الذي يهمها هو ما دار فيها من مباحثات.

لقد اعتدنا في الدورات السابقة على أن نختتم مناقشتنا للتقرير السنوي لمجلس الأمن بأخذ العلم بما احتواه هذا التقرير. ووفد بلادي، وأعتقد بأن الكثير يشاطروننا الرأي، غير مقتنع على الاطلاق بأن تكتفي الجمعية العامة بأخذ العلم بتقرير يعالج مواضيع في غاية الأهمية. ونحن نرى أن على الجمعية العامة والدول الأعضاء أن تبدي آراءها بشأن الموضوعات التي يشتمل عليها التقرير، وأن تتقدم إلى مجلس الأمن بتوصيات محددة بشأنها، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، وبالتحديد المادتين العاشرة والحادية عشرة. فهذا هو ما يتعين علينا القيام به إذا ما أردنا إعطاء هذه المناقشة ما تستحقه من اهتمام، وأظهرنا العزم على تعزيز مساهمة هذه الجمعية في إقامة عالم آمن ومستقر.

لقد حظيت القضايا الأفريقية بقسط كبير من أنشطة مجلس الأمن، وقد تزامن هذا الاهتمام مع جهود أفريقية أدت إلى نتائج هامة وملموسة. فقد تم تفعيل اتفاق لوساكا الذي يجد أساسه في اتفاق سرت بشأن النزاع في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، وإلى اتفاق المصالحة الوطنية في بوروندي، ونجحت جهود الوساطة في الصومال، فتم انتخاب برلمان مؤقت واختيار رئيس جديد للبلاد. ووفد بلادي إذ لاحظ صدى هذه الجهود لدى مجلس الأمن، فإننا نرى أن أفريقيا في حاجة إلى دعم أكثر لتعزيز ما توصلت إليه من حلول، وإيجاد حل لما تبقى من منازعات. وهذا يستدعي تقديم المزيد من الدعم لآلياتها لمنع الصراعات وتعزيز الاستقرار.

التنمية هي الوجه الآخر للسلام. وهذا يستوجب مساعدة أفريقيا في وضع استراتيجية شاملة لاستئصال الفقر والقضاء على الأمراض. ولكي يأخذ التضامن الدولي مع أفريقيا بعدا مضمونيا، يتعين إدماج القارة الأفريقية في النظام الاقتصاد العالمي بإزالة الحواجز أمام صادراتها إلى البلدان المتقدمة، وإتاحة التقنية لها بشروط ميسرة، وإلغاء الإجراءات الاقتصادية القسرية التي تطبق على عدد من دولها، واتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة مديونيتها الخارجية. فليس كافيا أن تبادر مجموعة من الدول بتخفيف أو حتى إلغاء ديون الدول الأقل نموا في القارة. إنما المطلوب هو إلغاء ديون الدول الأفريقية بالكامل. فهذا هو ما تطالب به أفريقيا خاصة من أولئك الذين استعمروها وسرقوا خيراتها وتقدموا على حسابها. هذه كلها شروط لازمة إذا ما أريد فعلا مساعدة أفريقيا في تحقيق النمو فيها وإرساء السلام وتوطيد الاستقرار في أرجائها.

ورد في الفصل السادس من التقرير قيد النظر أن مجلس الأمن ناقش خلال شهر تموز/يوليه ١٩٩٩ التطورات المتعلقة بحادثة لوكربي، بما في ذلك إمكانية رفع العقوبات المفروضة على بلادي بموجب قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٣٣٨ (١٩٩٣). وجاء في تقييم رئيس المجلس عن ذلك الشهر، وهو مندوب ماليزيا الموقر:

”خلال المناقشات التي تلت ذلك، اتضح أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن مسألة رفع الجزاءات. فقد رأى أحد الأعضاء الدائمين أن

الجماهيرية العربية الليبية لم تستوف جميع الشروط، وأنه مستعد تماما لممارسة حقه في النقض إذا قدم قرار يقترح رفع الجزاءات''. (A/55/2، ص ٥٥٣)

وفي مكان آخر من تقييم الرئيس جاء أن بعض الأعضاء:

''أكدوا ضرورة ألا يضفي أعضاء المجلس الطابع السياسي على المسألة نظرا لأن المحكمة الاسكتلندية تتناولها فعلا''. (المرجع نفسه)

لقد مضى ما يزيد على العام منذ أن تم الاعتراض على مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة دول حركة عدم الانحياز بمجلس الأمن بهدف رفع العقوبات عن الشعب الليبي. وللأسف الشديد فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي عارضت ذلك، ما زالت تمنع مجلس الأمن من اتخاذ هذا القرار. وقد تذرعت هذه الدولة بالاستمرار في ترديد نفس ما اعتادت على ترديده منذ إفتعالها لقضية لوكربي، وهو أن ليبيا تدعم الإرهاب الدولي. وأطلقت حجة أخرى وهي أن على ليبيا التعاون مع المحكمة الاسكتلندية التي يمثل المشتبه فيهما أمامها في هولندا.

لا أود أن أخوض طويلا في دحض هاتين الذريعتين. فبلادي أعلنت مرارا وتكرارا إدانتها للإرهاب الدولي ودعمها للجهود الدولية للقضاء عليه. وبلادي أثبتت بالفعل تعاونها مع المحكمة الاسكتلندية.

ولكن ما أريد التركيز عليه هو أغرب هذه الذرائع والمتمثلة في المطالبة بدفع تعويضات لأسر ضحايا رحلة بان آم ١٠٣. ونحن نتساءل هنا كيف تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بالتعويض والقضية ما زالت محل نظر من قبل القضاء؟ أليس هذا تسفيه للقاعدة القانونية العريقة القائلة بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته؟ ثم ألا يعد هذا حكما مسبقا بالإدانة في حين أن الإدانة أو البراءة أمر تقرره المحكمة وحدها دون غيرها؟ ثم ألا تكون ليبيا هي التي يجب أن يدفع لها التعويض عما لحق بها من أضرار زاد مجموعها على ٣٠ بليون دولار نتيجة العقوبات الظالمة التي فرضت عليها؟

إن وفاء بلادي بكل ما تطلبه قرارات مجلس الأمن أمر أكده تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي تُبرز محتوياته بوضوح أن ليبيا أوفت بالتزاماتها الواجب الاضطلاع بها، وأن على مجلس الأمن القيام بالإجراء الواجب عليه اتخاذه، وهو رفع العقوبات المفروضة عليها. وهذه النتيجة التي استُخلصت من تقرير الأمين العام أكدت عليها أيضا قرارات متتالية صدرت عن قمة منظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وأخيرا قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ التي عقدت في شهر نيسان/أبريل الماضي. كما أكدت على ذلك اللجنة الخماسية المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة السداسية المنبثقة عن حركة عدم الانحياز، واللجنة السباعية المنبثقة عن جامعة الدول العربية في رسائلها إلى رئيس مجلس الأمن، وهي على التوالي S/2000/864 و S/2000/906 و S/2000/881.

لقد تأخر رفع العقوبات كثيرا. وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته، وينفذ إرادة المجتمع الدولي التي تطالبه باتخاذ قرار برفع العقوبات عن الشعب الليبي. إن هذا هو الإجراء الوحيد الذي يعيد مصداقيته ووفاءه بما تعهد به بموجب قراراته. وإن أي تباطؤ في الإقدام على هذه الخطوة لن يكون له أي تفسير سوى أن مجلس الأمن لا يعمل وفقا لإرادة غالبية أعضاء المجتمع الدولي، وإنما وفقا لما تريده دولة واحدة فقط، وهو ما لا يمكن قبوله. فلا يمكن أن تكون إرادة دولة واحدة ممثلة لإرادة المجتمع الدولي.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناننا لممثل ناميبيا الدائم، رئيس مجلس

الأمن في هذا الشهر، على عرضه تقرير مجلس الأمن. فهذا التقرير، الذي هو بمثابة أنجع الأدوات المتاحة حاليا لإبلاغ عموم الأعضاء في المنظمة بالعمل الهام الذي اضطلع به المجلس في السنة المنصرمة، يجسد الاحترام لمبدأ الخضوع للمساءلة ويوفر لغير الأعضاء فرصة منتظمة للتفكير في أعمال المجلس وكيفية تحسين فعاليته وكفاءته وزيادتهما.

ومن دواعي سرورنا فيما يتعلق بالجانب التقني للتقرير ملاحظة أنه يواصل تغطية الأعمال التي تقوم بها الأجهزة الفرعية وإدراج التقارير السنوية للجان الجزاءات والبيانات الصحفية التي يصدرها الرؤساء في أعقاب مشاورات المجلس بكامل هيئته. ونثني أيضا على رؤساء المجلس لتزويدنا بتقييمهم لأعماله خلال فترة رئاسة كل منهم. وتمثل هذه الممارسات الايجابية خطوات مفيدة نحو زيادة الشفافية في عمل المجلس.

الحالات التي كان على المجلس التصدي لها في العام الماضي تعقدت وتنوعت إلى حد كبير. وقد أظهرت مدى صعوبة التوصل إلى استدامة السلام والأمن الدوليين في بعض الحالات، ومدى ضخامة المتطلبات المفروضة على نظام الأمن الجماعي الذي أنشئ منذ أكثر من ٥٠ عاما في ظروف تختلف اختلافا كبيرا عن ظروف اليوم. وبرغم الخبرة المكتسبة طوال ما يزيد على ٥٠ سنة، ما زال أمام المجلس الكثير من الدروس التي يتعين استخلاصها من الأزمات التي اضطر لمجابهتها. وتخبرنا هذه الدروس بأنه يلزم توخي الدقة الشديدة في الاضطلاع بأعمال تحضيرية تعد العدة لجميع الطوارئ التي يمكن تصورها، وبأن التنسيق والتعاون الكاملين مع جميع الجهات الفاعلة أصبحا من الأمور ذات الأهمية الحيوية. وحتى في هذه الحالة، كما أظهرت التجربة بوضوح، يمكن لأي بعثة أن تنحرف عن مسارها بسبب عوامل مختلفة، مما ينجم عنه خسائر بشرية ومالية على حد سواء. واتقاء هذه الخسائر يعني التحول، كما أشار الأمين العام في الفقرة ٤٠ من تقريره عن أعمال المنظمة (A/55/1) من ثقافة تقوم على رد الفعل إلى ثقافة تقوم على الوقاية. وبالنظر إلى الأزمات الفتاكة التي كانت قيد نظر المجلس خلال العام المنصرم نعجب كيف يمكن إقرار سلام وأمن مستدامين دون تغيير النهج المعتاد القائم على رد الفعل.

ومن الأمور المشجعة في هذا الصدد أن نلاحظ اتخاذ تدابير في الأمم المتحدة لتعزيز قدرات الإنذار المبكر ومنع الصراعات، ولتحسين التنسيق مع الجهات الأخرى. ونرى أن هذه القدرات يجب أن تشمل أيضا القدرة على إبداء درجة عالية من الحساسية إزاء علامات الإنذار المبكر في المواقف الآخذة في التفجر حتى لا تتكرر الخسارة في الأرواح دون مبرر. ولدينا اعتقاد جازم بأن الثقافة الجديدة القائمة على الوقاية ستحقق الكثير في مساعدة مجلس الأمن على الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. كما نتفق مع الرأي بتخويل الأمين العام صلاحية التصرف في المبالغ اللازمة للبدء في التخطيط للبعثات قبل صدور موافقة مجلس الأمن عليها. وسوف يساعد هذا بالتأكيد على الإسراع بعملية نشر الأفراد التي تمنع بدورها الحالة من أن تتفاقم وتصبح أزمة.

لا تزال العمليات الفعالة لحفظ السلام ضرورية لصون السلام والأمن الدوليين. بيد أن هذه العمليات، كما يدرك الجميع، ازدادت تعقيدا، واتسع نطاق المهام التي تكلف بها، مما جعلها أكثر شدة فيما تفرضه من متطلبات على قدرات منظمتنا المحدودة من الموارد. ومما يؤلمنا أن نعلم أن هذه العمليات لزم الاضطلاع بها أحيانا في أجواء محفوفة بالخطر، مما لا يعرض للمخاطر نجاح البعثة فحسب، وإنما أيضا السلامة الشخصية لأفراد حفظ السلام. ومن غير المقبول أن يتهدد الخطر ”رواد حملتنا من أجل السلام“ على هذا النحو. وتبرهن الحالات التي نشأت خلال العام الماضي بوضوح على أهمية اتخاذ تدابير لتدريب أفراد حفظ السلام

التابعين لنا وتجهيزهم بشكل ملائم حتى يتسنى لهم العمل بثقة وبمزيد من الشعور بالأمن.

أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييدنا للرأي بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحتاج إلى قدرة موثوقة للردع، مع ما يسميه الأمين العام، في الفقرة ٧٠ من تقريره، ''قواعد اشتباك صارمة''. وما لم يتحقق ذلك، لن تتوفر لحفظة السلام القدرة على تحديد التوقيت المناسب للتدخل أو عدم التدخل بين الأطراف المتحاربة أو القوى المتنافسة. ومصداقية منظمتنا أثمن من أن يلحق بها الضرر، كما حدث في الماضي، من جراء أوجه القصور في الولايات التي نقرها.

أنتقل الآن إلى مسألتين تعنياننا بشكل مباشر هما الأسلحة الصغيرة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). لقد كانت كل من هاتين المسألتين، على طريقتها، من العوامل المسهمة في تقويض ما نبذله من جهود لصون السلام والأمن الدوليين. وإذا كانت الأسلحة الصغيرة، لسهولة توافرها الأسلحة الأكثر استخداما في الصراعات المسلحة، فإن الإيدز، لمعدل انتشاره المرتفع، أشد الأمراض تدميرا. وهاتان المسألتان في أمس الحاجة لنهج متماسك ومنسق من جانب المجتمع الدولي. وما لم نتصد لهما بطريقة فعالة وعلى سبيل الأولوية، ستكون لهما عواقب مدمرة بالنسبة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان، لا سيما البلدان النامية. لذلك كان من الأمور المطمئنة تناول مجلس الأمن لهاتين المسألتين في جملة ما تناوله في مناقشاته المواضيعية المفتوحة.

وتنعكس ضخامة هاتين المشكلتين والضرورة الملحة لحلهما في توافق الآراء الذي توصلنا إليه على عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومؤتمر دولي معني بالأسلحة الصغيرة، وكلاهما في عام ٢٠٠١. ونرجو أن نتمكن عن طريقهما من وضع خطط جيدة التنسيق لمكافحة هاتين المصيبتين اللتين تقتلان معظم الناس بعنف متساو.

أما عن المناقشة المواضيعية فيعيد وفدي تأكيد موقفه. إننا، إذ نقدر قيمة هذه المناقشات، فإننا نشعر بالقلق من أنها، بمرور الوقت، قد تغري المجلس بأن يقتحم مجالات تدخل في اختصاص محافل أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وهذا يصل إلى درجة التعدي على ولايتها. ولدينا اقتناع بأن هذه المناقشات سوف تقتصر على الجوانب التي تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين فحسب.

لقد ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة أن تحقيق السلم والأمن المستدامين لكل البلدان والشعوب يظل هدفا أساسيا للأمم المتحدة في فجر القرن الحادي والعشرين. ومهمة بلوغ هذا الهدف ملقاة بأكملها على عاتق مجلس الأمن، فهو الجهاز الوحيد في منظومة الأمم المتحدة المكلف بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، وهي أمانة نرهن عليها، نحن أعضاء المنظمة وخاصة الصغار والضعفاء، شعورنا بالأمن. وسيكون من التناقض الشديد أن تستغل هذه الأمانة بأساليب تقوض إحساسنا بالأمن.

وعلى الرغم من أن ولاية مجلس الأمن تشمل تحديد ما إذا كانت الحالة تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين فتلك ولاية منحت للمجلس بأكمله وليس لأعضاء فرادى. ومجموع أعضاء المجلس هم الذين يجب أن يتفقوا بإصرار على تهديد حالة بعينها للسلم والأمن، لأن المجلس هو الذي يمثل مصالح كل أعضاء المنظمة في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، ولا يمثلها بلد عضو واحد أو أي مجموعة من البلدان.

ويتبين من أعمال مجلس الأمن على مدى العام المنصرم أن ثمة حالات خطيرة تتطلب استجابة عاجلة من

المجلس. وكل أعضاء المنظمة يقدرون المجلس تماما ويدعمونه حين يستجيب لتلك الحالات كما هو متوقع منه، لأنها تهديد حقيقي للسلم والأمن. لكن تدخل المجلس في مسائل تقع بوضوح في الولاية التشريعية المحلية، على أساس تصور تهديد محتمل للسلم والأمن، مسألة تثير الكثير من التساؤلات وتفتح الباب للشك الخطير في الدافع الحقيقي لتلك المحاولات. إن هذه المحاولات عندما تصدر عن جهاز مثل مجلس الأمن محكوم عليها بأن توثر سلبيا على مصداقيته التي نبذل الجهود الجماعية لتعزيزها في عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية الآن.

وميانمار، شأنها شأن أعضاء المنظمة الآخرين، تولي أهمية كبيرة لعمل المجلس، ونثق ثقة تامة بأن المجلس سيحافظ على قدرته على أداء ما يتوقع المجتمع الدولي منه أن يؤديه، مثلما فعل على مدار نصف قرن. ومن المهم لتمكينه من ذلك أن نواصل تكريس اهتمامنا ومواردنا للمجالات التي تستدعيها فعلا بدلا من بعثرتها على حالات لا تشكل تهديدا حقيقيا.

أود قبل أن أختتم بياني أن أورد تعليقات قليلة على مجال استحوذ على مزيد من الأهمية على مدى عدة سنوات – وهو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسائر الفاعلين. ونظرا للتغير في طبيعة تهديد السلم والأمن فالحاجة ماسة بوضوح إلى إدراج التعاون مع المنظمات الإقليمية وسائر الفاعلين في التعامل مع الحالات البالغة التعقيد. واعتمادا على تعقد أي حالة قد تتفاوت العلاقات بين الأمم المتحدة وأي منظمة إقليمية من حين لآخر ومن منطقة لأخرى. وقد دللت الأحداث في العام الماضي أن بعض حالات الأزمات كانت في حاجة إلى مساعدة المنظمات الإقليمية المعنية وثبت أن التعاون مع المنظمات الإقليمية وسائر الفاعلين كان مفيدا ونافعا للغاية.

غير أن التعاون مع المنظمات الإقليمية يشمل عادة جوانب بالغة الحساسية، فضلا عن المشاكل التنظيمية العادية. ونتيجة لذلك فقد لا تكون هذه المهمة هينة دائما. ومن حسن الطالع أن ميثاق الأمم المتحدة حدد بوضوح القواعد الأساسية التي تنظم العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدور الأساسي للأمم المتحدة. ودون رغبة في التقليل من أهمية دور المنظمات الإقليمية أشدد على أن أي نظر في إشراك منظمة إقليمية لا بد أن يستند بدقة إلى أحكام الميثاق ذات الصلة.

أذكر أخيرا أن الدعم المستمر من المجتمع الدولي مسألة حيوية لنجاح مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وأي قرار يتخذه المجلس لا بد أن يبدو مشروعا في أعين المجتمع الدولي لتمكينه من دعم أعمال المجلس بشكل ثابت. والتقرير المعروض علينا يفيد إلى حد ما في تحقيق غرض تحسين تفهمنا لعمل المجلس ومشروعية قراراته أيضا. وهذا عمل إيجابي حقا.

كذلك أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن تهانئنا لأيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج بانتخابهم أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. ويتمنى وفدي لهم كل التوفيق في مساعيهم الهامة بصفتهم أعضاء في مجلس الأمن.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن، السفير مارتن أنجابا لعرضه الشامل للتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. كذلك يعرب وفدي عن تقديره للجهد المتميز الذي بذلته الأمانة العامة لإعداد وثيقة دقيقة ومطولة على هذا النحو في الموعد المحدد هذا العام، ولربما أخر مؤتمر قمة الألفية صدورها. كما نود الإعراب عن تقديرنا لمجلس الأمن لكل عمله الشاق في الفترة التي يغطيها التقرير لصون السلم والأمن الدوليين في مختلف الأزمات وحالات الصراع.

إن تقرير مجلس الأمن أداة هامة لضمان التنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، لا سيما المادتان ٢٤ و١٥. ونرى في هذا الصدد أن تقرير هذا العام مليء بالمعلومات ومهم للغاية.

ونود الإشارة أولا إلى القضايا العامة المتعلقة بالجزاءات. فهذا الموضوع سوف تتزايد أهميته في السنوات المقبلة، حيث يجري تطوير جزاءات ذكية لتعزيز فعالية جزاءات الأمم المتحدة من الممكن أن تؤدي الجزاءات إلى معاناة لا ضرورة لها، لا للجهات المستهدفة فحسب، بل للمدنيين الأبرياء في البلدان المجاورة أيضا. لهذا السبب نؤمن بضرورة تحسين نظام جزاءات الأمم المتحدة المطبق في الوقت الراهن.

ثانيا، نود أن نشير إلى مسألة حماية موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ومنذ أن عرضت جمهورية كوريا هذه القضية الملحة، خلال رئاستها لمجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٧، اتخذت عدة تدابير هامة لمتابعة هذا الأمر. وإننا نشجب الزيادات الأخيرة في الاعتداءات المتعمدة على موظفي الأمم المتحدة. ونرى أن من الضروري أن تكون لجميع بعثات حفظ السلام ولايات وافية وموارد كبيرة تكفل سلامتها وكذلك نجاحها.

وفي هذا الصدد، ينضم وفدي إلى العديد من الوفود الأخرى في الترحيب بتقرير الإبراهيمي (A/55/305) باعتباره أساسا يستند إليه لمناقشة الطرق الجديدة لزيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتضمن التقرير العديد من التوصيات الصالحة للتنفيذ. بيد أننا نؤمن بضرورة تقاسم الأعباء المالية المترتبة على تنفيذ هذه التوصيات بشكل متوازن كلما تطلبت رصد ميزانيات جديدة أو زيادة الميزانيات القائمة.

وتتعلق النقطة الثالثة بإصلاح مجلس الأمن. وبغية أن تعالج معالجة فعالة التحديات الرهيبة للألفية الجديدة، ترى جمهورية كوريا أن من الضروري إصلاح مجلس الأمن بشكل يعزز تمثيل الدول الأعضاء فيه وشفافيته وفعاليته. إن مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن التمثيل المنصف لمجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل ذات الصلة، لم تتوصل بعد إلى نتيجة نهائية. غير أن الفريق بدأ يحرز تقدما، وأرجو أن يتمكن من الحفاظ على الزخم وأن يستكشف السبل الخلاقة التي تكفل التوصل إلى صيغة مرضية لمعظم الدول الأعضاء. إن الفريق يهدف إلى جعل عملية صنع القرار تعبر تعبيرا منهجيا عن آراء الدول الأعضاء، لا سيما الدول القادرة على الإسهام في تحقيق أغراض الأمم المتحدة والراغبة في الإسهام. وسيواصل وفدي المشاركة في المستقبل في مداولات الفريق العامل.

كنقطة أخيرة أود أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب من أعمال مجلس الأمن. أولا، يود وفدي أن يؤكد على أهمية مشاركة البلدان المساهمة بقوات بالشكل اللازم في عملية صنع القرار المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ثانيا، نأمل أن يعقد مجلس الأمن المزيد من الاجتماعات العلنية لزيادة شفافية المجلس وزيادة إطلاع الدول غير الأعضاء على أعماله. أخيرا، نود أن نوضح أهمية الاحاطات الإعلامية التي يدلي بها رئس مجلس الأمن لصالح الدول غير الأعضاء، لا سيما الإحاطات التي يدلي بها بعد المشاورات غير الرسمية. وتلك الإحاطات سواء أدلى بها أحد أعضاء البعثة الدائمة للرئيس أو نشرت في موقع البعثة على الشبكة، ينبغي توفيرها بصفة منتظمة، وفي الوقت اللازم، بغية كفالة أن تعود بالفائدة على الدول غير الأعضاء التي تتابع عن كثب القضايا التي يتطرق إليها مجلس الأمن.

بالأمس أقرت الجمعية العامة البند المعنون ”السلام والأمن وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية“ كبند إضافي في

جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أشكر الرئيس على قيام الجمعية بذلك وكذلك البعثات الـ ٤٧ التي شاركت في تقديم طلب إدراج هذا البند.

أود أن أختتم بياني بتهنئة أعضاء المجلس الذين انتخبوا حديثا وهم: أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج. ووفدي يتمنى لهم كل النجاح في اضطلاعهم بمسؤولياتهم الجديدة. ونتطلع إلى العمل معهم في المستقبل.

السيد أنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين الذين توجهوا بالشكر إلى رئيس المجلس، السفير أنجابا، ممثل ناميبيا، على عرضه الواضح لتقرير المجلس السنوي على الجمعية العامة.

إن النظر في تقرير المجلس (A/55/2) إعمالا للمادة ١٥ والمادة ٢٤ من الميثاق، يتيح لنا فرصة التمحيص في عمل جهاز الأمم المتحدة الرئيسي الذي أسندت إليه المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولهذه المناقشة أهمية سواء من حيث التوصل إلى توصيات بناءة بشأن متابعة تحسين أعمال المجلس أو التنسيق بين أنشطة هذه الجمعية والمجلس، وبالنسبة إلى المجلس، قدم أمس وصباح اليوم العديد من الاقتراحات العملية الهامة، التي يمكن إذا ما نفذت، أن نعزز فعالية جهاز الأمم المتحدة الأول هذا.

وإشارة إلى الاقتراحات التي قدمت في وقت سابق في الجمعية العامة بشأن تعزيز فعالية المجلس، يتساءل وفدي عن الإطار أو الشكل الذي ينظر به المجلس فيها وما إذا كان من الممكن أن تحصل هذه الجمعية من المجلس على معلومات عن الاقتراحات المتنوعة التي تم التقدم بها حتى هذا التاريخ. وكما هو واضح من التقرير، ظل المجلس عاكفا بصفة دائمة على العديد من الأزمات التي تتطلب اهتماما وعملا سريعين. ونحن نرحب باستجابات المجلس لهذه الحالات. لكن بعض الأزمات، مثل الأزمة التي نشاهدها الآن في الشرق الأوسط، ليست مدرجة على جدول أعماله المباشر، وهو ما يثير أسئلة عن المنهج الانتقائي فيما يتعلق بمعالجة بعض الأزمات الصعبة.

ويقدر وفدي تمام التقدير الجهود الجاري الاضطلاع بها لتعزيز فعالية المجلس وكفالة التوصل إلى مشاركة أكبر للدول غير الأعضاء في أعماله من خلال تنظيم مناقشات موضوعية مفتوحة عن قضايا من قبيل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وتوفير الحماية في مجال المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ومحنة الأطفال في الصراعات المسلحة، وما إلى ذلك.

ويتضمن التقرير المعروض علينا سجلا رائعا للأنشطة التي اضطلع بها المجلس في الفترة قيد النظر. وفضلا عن ذلك، فإن الوصف المختصر للمشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته، والتقييمات الشهرية لرؤساء المجلس، وكذلك المعلومات عن أعمال بعض الأجهزة الفرعية قد تم التطرق إليها بشكل حسن في التقرير، ووفدي يود التأكيد على دعمه للمحاولات الجاري الاضطلاع بها لإضفاء المزيد من الشفافية على أنشطة المجلس. ولكن فيما يتعلق بشكل التقرير، نود أن نكرر القول، مثلما فعلنا في العام الماضي، بأن المجلس ينبغي له أن يسعى أكثر إلى جعل التقرير تحليليا بدلا من أن يكون تجميعا لوثائق تم اعتمادها ويعرفها الكثيرون بيننا تمام المعرفة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لولن (هايتي).

ونحن نوافق على أن الحالة الدولية الراهنة تتطلب نهجا شاملا لصون السلم والأمن الدوليين. وندرك، في هذا الصدد، أن مجلس الأمن بذل في السنوات الأخيرة جهودا ملموسة للتركيز على مسائل محددة فيما يتعلق بصون السلم

والأمن الدوليين. وأود أن أؤكد، بصفة خاصة، على الوقت والانتباه اللذين كرسهما المجلس للقارة الأفريقية – ليس لصراعاتها المسلحة الجارية فحسب، وإنما أيضا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة هناك وللأثر المدمر لمرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب على كثير من البلدان الأفريقية.

وكان حفظ السلام ميدانا آخر ركز المجلس عليه انتباهه. فخلال السنوات المتعددة الأخيرة، بذل المجلس جهودا هامة في هذا الميدان. ويود وفدي أن يؤكد حقيقة أنه يجب زيادة دور المنظمة في مجال حفظ السلام وتحسينه في المستقبل المنظور. ولقد وضّحت دروس سربرينيتسا ورواندا وسيراليون تمام التوضيح أن هناك حاجة إلى استعراض كامل ودقيق لجعل عمليات حفظ السلام تنجح في الوفاء بالتزامنا بموجب الميثاق.

ونحن نعتقد، مثل الآخرين المدينين بشدة للفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برئاسة السفير الإبراهيمي الذي قدم تقريره (A/55/305) تحليلا صريحا للحالة السائدة وتضمن توصيات مباشرة للتغيير، أن تقرير الفريق يستحق دراسة جدية وإجراءات فورية. ويعتبر وفدي أن تنظيم المجلس لمشاورات غير رسمية، بمشاركة البلدان المساهمة بقوات، مبادرة هامة يمكن أن تكون مفيدة للعثور على سبل أكثر عملية وملاءمة لزيادة فعالية عمليات حفظ السلام.

ومثل كثيرين من المتكلمين السابقين، نعتقد أنه ينبغي تناول مسألة التدخل الإنساني بأكبر قدر من الحذر. ونرى أنه بالرغم من وجوب عدم توفير مبدأ سيادة الدولة الحماية للانتهاكات الجسيمة والضخمة لحقوق الإنسان الأساسية، فينبغي أيضا للمجلس أو لأي عضو من أعضائه عدم تجاهله.

وفيما ننظر في التقرير السنوي للمجلس، يتعين علينا أن نركز على عملية إصلاحه – أو على الأصح الافتقار إلى هذه العملية – كذلك والجهود التي بذلت حتى الآن لإصلاح المجلس لم تقربنا من حسم بعض القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وهناك مطالبة كبيرة، بل في الواقع هناك ضرورة، للإسراع في إصلاح المجلس. وشأننا شأن الكثيرين الآخرين، ما زلنا نؤمن بأن توسيع المجلس ينبغي أن يحدث في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء. ففي الفئة الأولى – إلى جانب الدول الصناعية الرئيسية – ينبغي أن يكون في المجلس ممثلون للبلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وينبغي لحدوث زيادة معقولة في المقاعد غير الدائمة أن يعكس الصفة التمثيلية للمجلس ويمكّن عددا متزايدا من الدول الأعضاء، من المساهمة في أعماله. وينبغي أن يتمثل جزء هام من عملية الإصلاح في التصدي لحق النقض الذي ينبغي الحد منه بقدر كبير.

ويشارك وفدي الرأي القائل إنه يجب اللجوء إلى الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في المادة ٤١ من الميثاق، كتدبير أخير. ونحن نؤمن بأنه ينبغي إعادة النظر في هذه الآلية التنفيذية بمجرد تحقيق هدفها أو غرضها الرئيسي. ويعتقد وفدي بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل شيء لحماية السكان المدنيين من الآثار المدمرة للجزاءات. وفي هذا الصدد فإننا نوافق بالكامل على الاقتراحات العملية التي طرحتها عدة وفود في وقت سابق من هذه المناقشة.

وختاما، اسمحوا لي بأن أؤكد للرئيس أن الوفد المنغولي سوف يتعاون بالكامل معه ومع الدول الأعضاء في جهودنا المشتركة لزيادة دور المنظمة وكفاءتها – لا سيما جهازيها الرئيسيين، أي الجمعية العامة ومجلس الأمن – في فجر هذا القرن.

السيد دوس سانتوس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): ينتهز الوفد الأنغولي هذه الفرصة ليهنئ السفير النامیبي أنجابا على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن. كما أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالتقرير الذي يبين لنا جزءا من الأعمال التي قام بها مجلس الأمن من حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، طبقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ أراعي المهمة الأساسية لمجلس الأمن التي تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، أود أن أعرب عن تقديرنا المخلص للدور الذي يضطلع به المجلس في منع الحروب والصراعات الدولية. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات في هذا الصدد.

بالرغم من أن المجلس دأب على بذل الجهود لصون السلم والأمن، يرى وفدي أنه يتعين عليه أن يبحث عن آلية أكثر فعالية لمنع الحروب من أجل تجنب كثير من الصراعات المسلحة – ولا سيما في أفريقيا حيث أصبحت الحروب أكثر فتكا ودمارا.

ولا يسعنا أن نتجاهل الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في تسوية الأزمات والصراعات، ولكنه من الضروري أن نعزز دور المجلس ودورَي الجمعية العامة والأمين العام حتى يتمكنا من الوفاء بولايتهما. ومن أجل تحقيق السلام والأمن، يجب على المجلس أيضا زيادة تعزيز علاقته مع المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، بحيث يتمكن من خلالها من توفير محفل لتسوية الصراعات والمنازعات ويكون قادرا على التصدي للصراعات المسلحة بصورة أكثر حسما.

وفيما يتعلق بأنغولا، أعترف بالجهود التي بذلها مجلس الأمن لتحقيق السلام والاستقرار، ولا سيما باتخاذه القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠). بيد أنني مقتنع بأنه بوسع المجلس القيام بالمزيد بمواصلة الطلب من الدول والمنظمات الخاصة وغيرها بتنفيذه جزاءاته: وعلى مجلس الأمن زيادة تعزيز إجراءاته – كما سبق له القيام بذلك في بعض مناطق العالم – ولا سيما بشأن احترام قراراته ودفع كل دولة عضو إلى متابعة تلك القرارات. ويعد هذا التزاما بموجب المادة ٢٥ من الميثاق.

وقد حان الوقت للعيش في سلام وإعادة بناء اقتصاد أنغولا المدمر، وتوفير كل ما يحتاجه الشعب.

وأخيرا، بغية تعزيز دور الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أود أن أركز على الدور الذي يمكن أن تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، والدور الذي يمكن أن يضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، والتقرير (A/55/305) الذي قدمه الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي. وينبغي أن نرحب بكل الاقتراحات والمقترحات المقدمة في هذا الشأن. وأنا واثق من أن تقرير مجلس الأمن الحالي يمثل وثيقة ينبغي التفكير فيها مليا ونحن نعمل نحو تحقيق السلم والأمن.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): عندما رشحت كندا نفسها في انتخابات مجلس الأمن، وعَدْنا حينها بتعزيز الأمن البشري، والعمل جاهدين على تحقيق المزيد من الشفافية في المجلس وعلى جعله أكثر فعالية وصدقا. وعملنا خلال الشهور المنصرمة عملا دؤوبا على الوفاء بتلك الالتزامات، وقد آن الأوان لتقييم عملنا.

وعملت كندا جاهدة للمساعدة على تكييف ولاية المجلس وأساليب عمله مع الحقائق الأمنية والسياسية لعصرنا الراهن. وسعينا إلى توسيع التعريف التقليدي للأمن ليشمل

الأمن البشري. والخسائر البشرية الفادحة للصراعات الحديثة لا تجعل هذا ضرورة عملية فحسب، ولكن واجبا أخلاقيا.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وقد أحرزنا بعض التقدم نحو هذا التعريف الموسع. وتقول كندا باستمرار إنه يجب على مجلس الأمن أن يعطي وزنا زائدا لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية عندما يقرر أن يعمل. وتحقيقا لتلك الغاية دعَونا إلى حماية المدنيين في الصراع المسلح كفكرة رئيسية أثناء فترة عضويتنا في مجلس الأمن. وأصبحت حماية المدنيين تبرز الآن أكثر فأكثر في مناقشات المجلس وفي الإجراءات التي يتخذها معا. ولكن يجب على المجلس أن يضمن أن انشغاله بهذه المسائل ليس مجرد كلام، ولكنه انشغال جوهري ومتجه إلى العمل.

وكانت كوسوفو درسا قاسيا بشأن طبيعة الأمن المتغيرة والاستجابة التي تتطلبها. وقد تكرر ذلك المطلب مع معاناة المدنيين في تيمور الشرقية. ويجب أن تقودنا كل تجربة إلى اتباع نهج أكثر اتساقا لمواجهة أشكال الصراع الجديدة، ولا سيما تلك التي تتصف بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو معاناة إنسانية واسعة. وفي هذا العصر العالمي لا يمكن التسامح حيال التضحية بالجماهير واضطهاد البشر. ولا يمكن التستر خلف سيادة الدولة في ارتكاب مثل هذه الأعمال بلا عقاب. بل يجب أن تكون هناك مساءلة، وإلا فلن يكون هناك استقرار.

وبالإضافة إلى معالجة المسائل الأساسية المتعلقة بولاية مجلس الأمن، فإن كندا دعمت الجهود الرامية إلى إصلاح أداتَي المجلس الأساسية لتعزيز السلم، أي عمليات حفظ السلام والجزاءات. ولا يزال يساورنا القلق من أن الولايات لا تتكافأ دائما مع الحقائق على أرض الواقع، وأن الموارد المتوفرة لأداء تلك الولايات ليست دائما كافية. وفي أغلب الأحيان تتأثر عمليات حفظ السلام على نحو لا يجوز بالاعتبارات السياسية أو الاعتبارات المالية بدلا من الضرورات التشغيلية. وهناك مشاكل خطيرة تتعلق بالقدرة في داخل الأمانة العامة يجب أن تعالج أيضا.

ولذا فإننا نرحب بالتقرير (A/55/305) الذي قدمه الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي يعالج هذه المسائل بصورة مباشرة، بتوصيات عملية وقابلة للتنفيذ. ويسرنا أن مجلس الأمن يتابع التقرير الآن بنشاط، وسنؤدي دورنا، في المجلس وخارجه على السواء، للتأكد من تنفيذ توصيات الإبراهيمي.

وتشجعنا الخطوات الأخيرة الرامية إلى تحسين أداة الجزاءات. إذ بذل المجلس في أنغولا جهدا لم يسبق له نظير لإعمال الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. ويسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي قام به سلفي، بوب فاولر، وهو صديق للعديدين في هذه القاعة، والأهم أنه صديق للأمم المتحدة. فقد نجح في إثبات أن الأمم المتحدة جادة في عملها عندما تفرض الجزاءات، وأن الجزاءات يمكن أن تكون لها آثار مفيدة على الشعب في البلدان المستهدفة. ولاشك عندي، وقد رجعت للتو من أنغولا، في أن العمل الذي قام به فاولر كانت له آثار مفيدة جدا على شعب أنغولا.

وآلية المراقبة الجديدة لتعزيز الامتثال للجزاءات المفروضة على يونيتا توفر نموذجا ينبغي أن يطبق على أنظمة الجزاءات الأخرى لجعلها أكثر مصداقية وأكثر فعالية. فقد شهدنا في أنغولا كيف أن التعرف على منتهكي نظام الجزاءات – أي تسمية الأشخاص الذين استهزأوا بإرادة المجتمع الدولي كما هي معبر عنها في الأمم المتحدة وإلحاق العار بهم – يمكن أن يؤدي إلى تنفيذ الجزاءات على نحو أكثر

إحكاما وأفضل. ويحدونا الأمل في أن يستمر المجلس في الارتكاز على تلك السابقة. وكان أيضا من دواعي سرور كندا أن تضطلع بدور رائد في الجهود الرامية إلى شحذ ما عرف تاريخيا بأقل أدوات المجلس مضاءً.

ونعرب أيضا عن ترحيبنا بالمناقشات التي جرت مؤخرا في المجلس وأسهمت في إنشاء ثقافة وقائية. وإن المخاطر والتكاليف، البشرية والمالية معا، التي ينطوي عليها رد الفعل على الصراع بعد انفجاره يجب أن تؤدي بنا إلى التركيز بصورة أكثر حدة على الوقاية. ولكن عندما تخفق أفضل جهودنا، سيواجَه المجتمع الدولي مرة أخرى بمسألة ما إذا كان يتعين التدخل لوقف الصراع وتسويته وكيفية ذلك. وتكون هذه المعضلة أكثر حدة في حالة الصراعات في داخل الدول، وخاصة الصراعات التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان أو حالات طوارئ إنسانية.

وللمساعدة على التقدم في مناقشة هذه المسائل، تصدرت كندا عملية إنشاء اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، التي ستتاح نتائج عملها للجمعية العامة بعد سنة من الآن. وعندما تكلم هنا في الشهر الماضي السيد لويد آكسورثي، بوصفه وزير الخارجية، أعرب عن أمله في أن تزيل اللجنة عوامل القلق التي تحيط بمسألة التدخل وسيادة الدول – وهو أمر نتفهمه – وأن تساعد المجتمع الدولي على مواجهة هذا التحدي الأمني الرئيسي في عصرنا الحاضر. ومثلما فعلت لجنة برانتلاند بالنسبة للتنمية الاقتصادية وحماية البيئة، يحدونا الأمل في أن تتناول اللجنة الجديدة هدفين في السياسة يعتبرهما البعض غير متوافقين، هما السيادة والتدخل، وتنتج منهما فكرة يمكن أن نعمل بها جميعا. ونتوقع لنتائج بحث اللجنة أن تكون ذات فائدة لمجلس الأمن، بل ولعضوية الأمم المتحدة كلها، في الوفاء بولاية المنظمة المتعلقة بالأمن العالمي.

ولي كلمة حول إصلاح مجلس الأمن.

إن الاتجاه العالمي نحو مزيد من الانفتاح والديمقراطية يجب أن ينعكس على مجلس الأمن. إذ تتوقف شرعية قراراته بصورة مطردة على الطريقة التي يتم بها التوصل إلى هذه القرارات، وعلى الأصوات التي يستمع إليها عند اتخاذها. وتؤمن كندا إيمانا راسخا بأن أي توسيع في مجلس الأمن يجب أن يقتصر على فئة العضوية غير الدائمة فحسب. وبينما يحتاج المجلس إلى أن يعكس عضوية الأمم المتحدة بشكل أفضل، فمن الأهمية بمكان، أيضا، أن ينتخب أعضاء مجلس الأمن بصورة ديمقراطية، وأن تكون مساءلة هؤلاء الأعضاء أمام العضوية ككل، وليس أمام العواصم التي ينتمون إليها فحسب. وأي زيادة في عدد الأعضاء الذين يتمتعون بحق النقض لن تؤدي إلا إلى زيادة التصلب السياسي داخل المجلس.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، فإن مصداقية المجلس والعمل الذي يضطلع به لن يتعززا سوى بزيادة تفاعل وإشراك أولئك الذين يجب أن يطبقوا قراراته في نهاية المطاف. ومنذ انضمت كندا إلى المجلس، شهدنا خطوات إيجابية نحو نسق أكثر مرونة وإشراكا في الجلسات، ومزيدا من المناقشات الموضوعية التي تشمل نطاقا أوسع من العضوية في الأمم المتحدة. ولقد كان هناك بعض الانفتاح في أسلوب التكتم المعتاد في عمل المجلس. ويجب المحافظة على هذه المكاسب بعناية ومواصلة أعضاء المجلس الآخرين ذوي العقلية الإصلاحية البناء عليها. ونحن نؤيد بقوة، على سبيل المثال، عقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات كلما كان هناك تفويض أو إعادة نظر في تلك الولايات. ونعتقد أيضا، أنه يجب أن يتاح للمجلس أفضل مشورة عسكرية ممكنة قبل أن يتخذ قرارات بشأن عمليات السلام.

كما ينبغي للمجلس أن يستفيد بصورة أكبر من التفاعل مع المنظمات الإقليمية. فالمطلوب زيادة التنسيق والاتصالات مع تلك المنظمات ضمانا لحصول الجهود الإقليمية على الدعم الذي قد تحتاج إليه من المجلس. وثمة فرصة واعدة، بصورة خاصة، اكتشفنا وجودها أثناء رحلتنا إلى غرب أفريقيا في الأسبوع الماضي، وتتمثل في العمل بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجب أن نساعد تلك المنظمة في دعم قوتها حتى يتسنى لها أن تتعاون معنا بصورة أفضل.

وإن حجم تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية إنما يعكس ضخامة جدول الأعمال بشأن الأمن العالمي وتزايد انشغال المجلس. وخلال فترة عضويتنا في المجلس، لمسنا كيف أصبح أكثر تعمقا في مواجهة تحديات الأمن في عالمنا اليوم، الأمر الذي تجدر الإشادة به. ولقد أيدت كندا، ولا تزال، إيفاد البعثات من المجلس إلى مناطق الاضطراب في العالم، وشاركنا في بعضها، ولعل أحدثها البعثة الموفدة إلى سيراليون في غرب أفريقيا. وجاءت هذه المبادرة في وقتها المناسب تماما ويمكن أن تعود بالفائدة على المجلس والمنظمة ككل عندما تتخذ بعضا من أصعب القرارات التي سيتعين اتخاذها في الأيام المقبلة. وإننا نحيي هذا الحماس ونرجو أن يمتد إلى غيرها من البعثات.

(واصل كلمته بالفرنسية)

ونعتقد أن من الإنصاف القول إن ثمة توافقا أكبر في الآراء داخل المجلس حول أهداف مشتركة. ويتجه المجلس باطراد إلى أن يكون أكثر اتحادا إزاء القضايا التي تتطلب تدخلا وكيف يمكن أن يكون هذا التدخل بنّاء إلى أقصى درجة. وفي سيراليون، هناك وحدة هدف متزايدة يمكن الاستفادة منها في معالجة الصراع وأبعاده الإقليمية بطريقة فعّالة.

وكان من المناسب تماما أن تستهل الدورة الأولى للجمعية العامة في الألفية الجديدة بمؤتمر للقمة ضم زعماء العالم. وقد تمخض مؤتمر القمة ذلك عن تجديد الالتزام بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، والتصميم على تهيئتها لمواجهة تحديات القرن الجديد. وتعهد الزعماء بنفس هذا الالتزام خلال مؤتمر قمة مجلس الأمن.

وإذا كان العديد من القضايا الرئيسية للأمن والسلم إبان فترة الحرب الباردة قد تلاشت، فإن أشكالا جديدة من الصراعات والبؤس الإنساني باتت تشكل تحديات جديدة لا للسلام العالمي فحسب، وإنما للبشرية جمعاء.

وعندما ترشحنا للانتخاب قبل عامين، طلبنا من الجمعية أن تضع ثقتها فينا. ونرجو أن توافقونا على أننا قد بذلنا أقصى جهدنا حتى نكون أهلا لهذه الثقة.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ونتقدم بالتهنئة إلى البلدان الخمسة التي انتخبت لعضوية مجلس الأمن للسنتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وهي – أيرلندا، سنغافورة، كولومبيا، موريشيوس، النرويج. ونتمنى لهذه البلدان والبلدان العشرة الأخرى في المجلس كل النجاح في مواصلة جعل مجلس الأمن أداة أكثر فعالية وأكثر شفافية لصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك أمن الشعوب.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود الإشارة إلى أنه لعدد من السنوات، كان من حسن الطالع لنيوزيلندا أن تقيم علاقة عمل وثيقة مع وفد الأرجنتين بالنسبة لأساليب عمل مجلس الأمن، وخاصة القضايا المتعلقة بالشفافية. وقد أبلغني ذلك الوفد بأنه يسعده أن تستمر هذه العلاقة وأنه يود أن يعلن تأييده لهذا البيان.

وأود كذلك أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن التقدير للسفير إنجابا، ممثل ناميبيا الدائم، على عرضه للتقرير الوارد في الوثيقة A/55/2.

ويأتي هذا التقرير استمرارا للاتجاه نحو مزيد من الشمولية. ونحن نرحب أيضا بذلك. كما نقدر بصفة خاصة التنظيم الواضح لمحتويات التقرير، الذي يسمح بتيسير الرجوع إلى الموضوعات حسب العناوين، أو الترتيب الزمني أو الموضوع.

والفترة التي يشملها التقرير كانت فترة منتجة وحافلة بالنشاط. وإننا نحيي، على سبيل المثال، المبادرات المتخذة، بما في ذلك إرسال بعثات إلى تيمور الشرقية، وإندونيسيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، ومؤخرا إلى غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد نشدد على أهمية بعثة مجلس الأمن المزمع إرسالها إلى إندونيسيا، مرة أخرى، في الشهر القادم، حسب الاتفاق مع ذلك البلد، بالنظر إلى استمرار المشكلات الأمنية في تيمور الغربية. ونرحب ترحيبا كبيرا، كذلك، بقيام المجلس خلال العام المنصرم بإنشاء أفرقة عمل لاستعراض المسائل الموضوعية ذات الأهمية الخاصة والتقدم بتوصيات بشأنها، بما في ذلك حماية المدنيين في الصراع المسلح وتحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة.

ويسعدنا جدا أن نلاحظ أن خطوات كبيرة قد تحققت على مدى السنة الماضية نحو تعزيز وسائل عمل المجلس، ومن ثم السماح للدول أعضاء الأمم المتحدة غير الأعضاء في المجلس ببعض الحقوق المخولة لهم في الميثاق.

وأشير بصفة خاصة إلى مذكرة رئيس المجلس (S/1999/1291)، التي صدرت عشية الألفية الجديدة، والتي اعترف السفير غرينستوك هذا الصباح بانتسابها إليه. وتشتمل المذكرة على العديد من التدابير التي تستهدف تعزيز وصول غير الأعضاء إلى المعلومات والمشاركة في جلسات المجلس. ولقد كان شيئا مؤثرا أن تستهل المذكرة بالإشارة إلى بيان رئاسي صادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ – عندما عملت نيوزيلندا والأرجنتين معا في المرة الأخيرة في مجلس الأمن – وهو البيان الذي يتناول زيادة عدد الجلسات المفتوحة. ولكن ماذا تمثل ست سنوات في عمر الزمن؟

وكما تعرف الجمعية، فإن التدابير التي أزيح عنها الستار في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي تشمل: إتاحة مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية لغير الأعضاء بمجرد تقديمها في المشاورات غير الرسمية الجامعة؛ وتحسين نوعية جلسات الإحاطة الإعلامية الرئاسية لغير الأعضاء؛ وتوزيع مذكرات الإحاطة الإعلامية المتعلقة بالعمليات الميدانية على غير الأعضاء في حينها؛ ووضع مجموعة من أنواع الجلسات التي توفر أشكالها مزيدا من مشاركة غير الأعضاء فيها.

وأود أن أذكر كذلك مذكرة رئيس المجلس (S/2000/155)، الصادرة في ٢٨ شباط/فبراير، أثناء رئاسة الأرجنتين. هذه المذكرة تضفي الصبغة الرسمية على اقتراح مقدم من وفده بدعوة الأعضاء المنتخبين حديثا للمجلس إلى مراقبة المشاورات غير الرسمية للمجلس لمدة شهر قبل بدء فترة عضويتهم مباشرة. ويتيح هذا الاقتراح شفافية أكبر ويسمح للأعضاء الجدد بالتعرف مقدما على الإجراءات والممارسات المعتادة لأعضاء المجلس في هذه الجلسات غير الرسمية.

وهذه الخطوات نحو زيادة الشفافية، حتى وإن كانت بطيئة وتمثل حلا وسطا دقيقا، فإننا نرحب بها رغم ذلك. ووفد بلادي، مثله مثل وفود كثيرة غيره دون شك، يتمنى بصفة خاصة فرصة حضور كبار مسؤولي الأمانة العامة الإحاطات الإعلامية التي يجريها المجلس بشأن البنود التي تهمنا، وبخاصة الحالات التي نسهم فيها بقوات. ونرى أن تدابير مشاركة غير الأعضاء في جلسات المجلس ينبغي أن تدرج في النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، الذي يجب بالتالي استعراضه ووضعه في صورته النهائية.

ومع ذلك، رغم هذا التقدم، فقد بدا في بعض الأحيان أن تنفيذ الإجراءات الجديدة غير كامل وغير مؤكد. وفضلا عن ذلك، فإن كثرة المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته على نحو لا داعي له، مقارنة بالجلسات الرسمية، لا تزال تشكل إحدى السمات التي يدير بها المجلس أعماله طيلة الفترة قيد النظر. ونحن نوافق على أنه يمكن أن تكون لهذه المشاورات فوائدها، إلا أن هذه الفوائد يجب ألا تشمل حرمان الجميع من المشاركة في الأعمال الحقيقية للمنظمة. وتنص المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس على أن ''تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك''. وترى وفودنا أن هذه المادة توضح بجلاء أنه ينبغي للمجلس، كقاعدة عامة، أن يعقد جلسات علنية. ويجب ألا يعقد جلسات خاصة، بل وألا يجري مشاورات غير رسمية، إلا في ظل ظروف استثنائية. ومع ذلك، يشير تقرير هذا العام إلى أن أكثر من ٦٠ في المائة من أعمال المجلس دارت في جلسات غير رسمية.

ونود أن نذكر الأمانة العامة كذلك بأن مجلس الأمن يضم ١٥ عضوا، وبأنه يجب أن يوقف ما يمارسه في بعض الأحيان من عدم إجراء مشاورات حول بعض القضايا إلا بين الأعضاء الدائمين الخمسة فحسب.

والتحسينات التي أدخلت على الشفافية، والتي تطرقت إليها، لم تحدث بسهولة. ونشكر أعضاء المجلس الذين نجحوا في التشجيع على التغيير طيلة العام الماضي. ونتمنى للأعضاء المنتخبين الجدد وهم – أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج – كل النجاح في الجهود المتواصلة لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وتعرضا للمساءلة. ونشيد كذلك بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، الذي يعمل بدأب على وضع قضايا الشفافية في مكان الصدارة. ونؤكد من جديد أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لا يزال المحفل المناسب للمضي في إصلاح مجلس الأمن. وكما ذكر أحد الوفود أمس، إذا كانت هناك أقلية توقف عملية الإصلاح، فهي بوضوح الأعضاء الدائمون الخمسة حول مسألة حق النقض. وفي هذا الصدد، فإن ممثل كندا الدائم أشار من قبل إلى مشكلة مرض التصلب في المجلس.

وأخيرا، نتطلع إلى تنفيذ كثير من التحسينات المقترحة في تقرير الإبراهيمي. ويسعدنا أن المجلس قد أنشأ فريقا عاملا معنيا بهذا الموضوع الهام. ويهمنا بشكل خاص تنفيذ التوصية الواردة في الفقرة ٦٤ (د) من التقرير، بوجوب وصول البلدان المساهمة بقوات عسكرية في عملية ما إلى إحاطات الأمانة العامة الإعلامية للمجلس عن الشؤون التي تؤثر على سلامة وأمن أفرادها. ونذكر بأن وفدينا كانا في مقدمة من بذلوا الجهود عام ١٩٩٤ لإرساء ممارسة المشاورات الدورية مع المساهمين بقوات.

والنفوذ الذي مارسه بعض أعضاء المجلس ومارسته الجمعية العامة قد أسفر عن نتائج. وندرك جميعا المسؤوليات الضخمة الملقاة على عاتق مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، وقد ذكرنا قادتنا مؤخرا بالوضع المركزي للجمعية العامة بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وصنع القرار في الأمم المتحدة. ونحن واثقون أنه بقيادة رئيسنا، سنواصل إحراز التقدم في تحسين العلاقة بين مجلس الأمن والأعضاء جميعا، وبخاصة الجمعية العامة، وهي الهيئة الجوهرية بالنسبة للحالة العامة للمنظمة.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أضم صوتي إلى أصوات من تكلموا قبلي في شكر رئيس مجلس الأمن السفير مارتن أنجابا، الممثل الدائم لناميبيا، على عرضه تقرير مجلس الأمن. ونعلق أهمية قصوى على النظر في هذه المسألة، حيث أنه بموجب ميثاق الأمم

المتحدة، فإن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن.

ويرسم التقرير صورة مؤثرة للجهود الجادة التي يبذلها المجلس استجابة للحالات الخطيرة التي تظهر في بقاع العالم المختلفة وتمثل تهديدا للسلام. والأرقام المتعلقة بعدد الجلسات الرسمية، والمشاورات غير الرسمية، والقرارات المتخذة والبيانات الرئاسية الصادرة ليست دليلا على كمية العمل المتزايدة باستمرار، التي يضطلع بها مجلس الأمن الآن ضمن جدول زمني مزدحم على نحو غير عادي فحسب، بل إنها تشهد كذلك على التوقعات المتزايدة من المجتمعالدولي بالنسبة لتصدي المجلس للصراعات التي تنشب في جميع أنحاء العالم.

والحالات في البلقان، وأبخازيا، وجورجيا، والشرق الأوسط، وتيمور الشرقية، وقبرص، وفي القارة الأفريقية، وفي أفغانستان، ما هي إلا بعض القضايا الملحة على الخريطة السياسية الحالية التي لا تزال محور اهتمام المجلس.

ولا يفوتنا أن نلاحظ أنه أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، وسع مجلس الأمن جدول أعماله على نحو كبير، فيتناول الآن مشاكل معاصرة ملحة وخطيرة إلى أقصى درجة، مثل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وانتشار الأسلحة الخفيفة، والتهديد بانتشار مرض الأيدز على نطاق واسع، ضمن قضايا أخرى. ونرى أنه من المهم أن المسائل التي تناولها المجلس بالمناقشة لم تتردد على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم فحسب – ولهذا أهمية خاصة – بل إنها عززت كذلك اتخاذ نهج موحدة وجديدة في البحث عن إجابات على التحديات المعاصرة. ومما يؤسف له أنه لم يحدث أثناء هذه الفترة أي انخفاض في عدد الصراعات في جميع أنحاء العالم. ولم ينخفض عدد المشاكل التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صون السلم والأمن الدوليين.

وتشير الدلائل إلى أنه سيكون على مجلس الأمن أن يزيد من جهوده في القرن الحادي والعشرين لكي يخفف من معاناة البشر. ونظرا للتحديات المعاصرة، فسيظل نطاق المسائل عريضا وشاملا جميع الجوانب الأساسية لصون السلم والأمن، بما فيها بعض الجوانب التي لا نتمكن اليوم إلا أن نخمنها.

ويرى وفد طاجيكستان أن الخبرات الهائلة التي اكتسبها المجلس طيلة العقد الماضي، بما فيها من خبرات مبنية على التجربة والخطأ، تتطلب تحليلا وتأملا متعمقين. وبانتهاء الحرب الباردة تغيرت الحالة في كوكبنا تغيرا جذريا.

إن عدد الدول التي أقيمت فيها أشكال حكم ديمقراطية قد تضاعف. إلا أن البشرية، في الوقت نفسه، شهدت تحديات عديدة وعنيفة في كثير من الأحيان للحكم الديمقراطي.

وقد استجاب مجلس الأمن بنشاط وبشكل خلاق للحقائق السياسية الجديدة في عصرنا. وحقيقة الأمر أن نشاط المجلس خلال العقد الأخير من القرن العشرين بيّن مظاهر جديدة عديدة أثرَت عمله إلى حد كبير، بما فيها تحقيق مستوى أعلى من الشفافية.

ويمكن إعداد دراسة بمشاركة سفراء الدول المشاركة في عمل مجلس الأمن، ليس لتغطية جميع جوانب نشاط هذه الهيئة الرئيسية من هيئات الأمم المتحدة فحسب، وإنما لتغطية التقدم المحرز في تحسين طرق عمل المجلس والنُهج غير النمطية لحل المسائل المعقدة التي تواجه المجلس بين عصرين.

ولنتناول، على سبيل المثال، بند جدول أعمال المجلس المعنون ”الحالة في طاجيكستان وعلى امتداد الحدود

الطاجيكية – الأفغانية''. إن الأسطر الموجزة القليلة في تقرير المجلس تغطي تاريخ بلدي الذي يبلغ سبع سنوات، وتتضمن الجهود العديدة التي يبذلها شعب بلدي والدول التي تستهدف المساعدة في تسوية الصراع الطاجيكي الداخلي. واليوم هناك سلام في طاجيكستان. وهناك دعم للسلطة التي مهمتها، للمرة الأولى في تاريخنا الجديد، إجراء انتخابات تعددية متعددة الأحزاب. وهناك تعزيز للمؤسسات الديمقراطية، يجعل مكاسب عملية السلام أكثر دواما، لكن الطريق نحو هذا الإنجاز لم يكن سهلا. فقد تطلب إرادة سياسية قوية، ليس من أطراف الصراع الطاجيكي الداخلي فحسب، وإنما أيضا من جميع الدول المعنية بالتسوية السلمية. و لم تكن طاجيكستان لتقدر بمفردها على التغلب على كل المشاكل التي تواجهها. وقد قام الدعم والمساعدة الدوليان الشاملان بدور كبير في التغلب على فترة الأزمة التي مرّ بها المجتمع الطاجيكي.

وجلسة اليوم توفر لنا فرصة ممتازة للإعراب عن امتناننا الخالص لجميع الدول التي قدمت إسهاما لإحلال السلم في طاجيكستان – وأولا وقبل كل شيء، هذا ينطبق على أعضاء مجلس الأمن، الذين يشملون، طوال السنوات التي ظلت فيها الحالة في طاجيكستان مدرجة في جدول الأعمال، ممثلي أكثر من ٤٠ دولة.

ونود أيضا أن نعرب عن الامتنان للمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة، ولقادة مجموعات وبعثات الأمم المتحدة، وجميع الرجال والنساء الذين قدموا مهاراتهم وأنفسهم، وأرواحهم أحيانا، من أجل قضية السلم في طاجيكستان.

ويمكن للأمم المتحدة ولمجلس الأمن أن يضيفا حقا وبشعور بالفخر إلى قائمة منجزاتهما الإيجابية لحفظ السلام المساعدة التي قدماها إلى طاجيكستان سعيا وراء تحقيق تسوية سياسية لصراع مسلح. وباعتباري طرفا مباشرا في البحث المشترك الذي دام سبع سنوات عن صيغة للسلام في طاجيكستان، أود أن أعرب عن التقدير الواجب لمجلس الأمن الذي ارتفع، بطريقة جديرة بأقصى قدر من التقدير، إلى المستوى الكامل لمجابهة تحديات هذا العمل المتزايد التعقيد. ومن المهم أن المجلس لم يساعد في إحلال السلم والاستقرار في بلدي فحسب، وإنما استجاب أيضا بشكل إيجابي، عند اختتام عملية السلام، لاقتراح الأمين العام بإنشاء مكتب للأمم المتحدة لتعزيز بناء السلم في طاجيكستان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ونحن واثقون بأن نشاط ذلك المكتب، والدعم المركّز من المجتمع الدولي لطاجيكستان أيضا، سيقومان بدور هام في الإنعاش الاقتصادي للبلاد، وسيساعدان في تعزيز السلام والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى بأسرها.

وفي الختام، دعوني أعرب مرة أخرى عن التقدير البالغ لنشاط مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأتمنى لأعضاء المجلس الجدد الذين انتخبوا مؤخرا وهم – أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج – النجاح في نشاطهم البالغ الأهمية للتقدم بقضية السلم والاستقرار على أرضنا.

السيد أونيا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أجدد تهانئ الوفد النيجيري الحارة، وأن أؤكد مجددا، سيدي، تأييدنا لكم وتعاوننا معكم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للرئيس الحالي لمجلس الأمن، السفير مارتن أنجابا، ممثل ناميبيا، على بيانه الهام الذي عرض به التقرير الشامل لمجلس الأمن. ونشيد بنفس القدر بالأمانة العامة على جودة التقرير.

إن تقرير مجلس الأمن يوفر للجمعية العامة نظرة قيِّمة على أنشطة المجلس في العام الماضي. ومناقشتنا للتقرير ينبغي

أن تعكس التعاون القائم بين هذين الجهازين الرئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة اللذين يضطلعان بمهمة تعزيز السلم والأمن الدوليين والتنمية. والتقرير، باعتباره الأول في هذه الألفية الجديدة، جدير باهتمامنا الخاص. وهذا يصدق حتى بشكل أكبر في ضوء القرارات التاريخية التي اتخذها قادتنا في مؤتمر قمة الألفية الشهر الماضي. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر بأن في مؤتمر القمة ذلك، أعادت الدول الأعضاء تأكيد إيمانها بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما الأساس الذي لا غنى عنه لعالم أكثر سلما وازدهارا وعدلا.

ولقد عمل مجلس الأمن، مؤخرا، واضطلع بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بحساسية أكبر حيال مصالح الدول الأعضاء في منظمتنا. ومن المهم أن التقرير يبين أن بعض التدابير التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بحالات الصراع في المنطقة الأفريقية ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، وإثيوبيا/إريتريا وسيراليون بدأت تحقق بعض الآثار الجديرة بالتقدير.

ونود أن نثني على مجلس الأمن لمبادرة إيفاد أعضاء من المجلس إلى مناطق الصراع في أجزاء مختلفة من العالم. في قارتنا، قاد السفير ريتشارد هولبروك، ممثل الولايات المتحدة، فريقا إلى وسط وشرق أفريقيا في نيسان/أبريل الماضي. وقد عاد توا فريق آخر من المجلس، بقيادة السفير جيرمي غرينستوك، ممثل المملكة المتحدة، من غرب أفريقيا كجزء من مهمة للبحث عن إحلال سلام وأمن دائمين في تلك المنطقة دون الإقليمية. وهذه الزيارات عرّفت أعضاء المجلس بالتأكيد بالتحديات الموجودة في مسرح الصراع، ورفعت معنويات حَفَظَة السلام أيضا، الذين نثني عليهم ثناء كبيرا لخدمتهم وتضحيتهم القائمتين على إنكار الذات.

وفي منطقتنا، لا نزال نسعى أيضا إلى إجراء اتصالات ومشاورات منتظمة مع مجلس الأمن. ومن المهم أن نذكّر بأن بعض الزعماء الأفارقة اجتمعوا بأعضاء المجلس في كانون الثاني/يناير من هذا العام فيما يتعلق باستعادة السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تشرّف المجلس مرتين بوجود الرئيس نيلسون مانديلا، الذي يبذل قصارى جهوده لإحلال السلام في بوروندي. وفي شهر حزيران/يونيه الماضي أجرت اللجنة الوزارية للوساطة والأمن المعنية بسيراليون والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقيادة وزير الخارجية المالي، السيد موديبو سيديبي، مشاورات مكثفة مع أعضاء المجلس بشأن الحالة الراهنة في سيراليون.

ومما لا شك فيه أن المشاورات المغلقة التي ترتبت على هذه الزيارات والاتصالات أسهمت في إجراء تقييم أكبر لجميع المسائل التي تنطوي عليها الصراعات في منطقتنا. وبالإضافة إلى هذا، قامت بدور هام في تحديد ثقة منطقتنا دون الإقليمية، بل في الواقع قارتنا، بأن مجلس الأمن مسؤول حقا عن السلم والأمن الدوليين. وهذا النهج الخاص بإجراء مشاورات مع الزعماء الإقليميين ينبغي إذن أن يستمر.

إن جهودنا لتناول حالات الصراع في العالم، ولا سيما في أفريقيا، لن تسفر عن النتائج المرغوب فيها ما لم يكن بوسعنا أن نواجه تحديات الأمن الجديدة التي يفرضها الفقر والمرض، والتعصب، والتمييز، وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاهل حكم القانون. ومما يدعو للسرور أن نلاحظ أن مجلس الأمن يوجه اهتمامه بشكل متزايد إلى تهديدات غير عسكرية للسلم والأمن الدوليين، مثل وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ويرى الوفد النيجيري أن الملاريا تفرض تهديدا كبيرا مثل الإيدز على السلم والأمن الدوليين ولذلك تدعو مجلس الأمن إلى تناول هذا الوبال بالدراسة.

ومما يدعو للاطمئنان بنفس القدر أن مجلس الأمن يبقي قيد نظره المشاكل المترتبة على وضع الأطفال والنساء في الصراعات المسلحة. واهتمام المجتمع الدولي بهذه المشاكل تناوله تقرير السفير أولارا أوتونو بالتفصيل. ونحن نثني عليه لكل الجهود التي بذلها لتوجيه اهتمام المجتمع العالمي إلى محنة الأطفال في الصراعات المسلحة. ومن الضروري أن يكون المجتمع الدولي أكثر حزما في تقديم كل مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة، وبخاصة تلك الجرائم المرتكبة ضد المرأة والطفل. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه بمجرد الاعتراف بشكل عام في أنحاء العالم بأن تلك الجرائم لن تمر دون عقاب، فإن مرتكبي تلك الجرائم البشعة سيُروعون.

وفي أفريقيا، بادرنا باتخاذ تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات مع التزام قوي بدفع القارة على طريق التنمية المستدامة. وخلال العام الماضي، أقيم المؤتمر الوزاري للأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا لتعزيز ودعم قدرتنا على منع الصراعات وإدارتها وحلها في إطار منظمة الوحدة الأفريقية. ونحن واثقون بأن هذه المبادرة ستلقى التأييد المرغوب فيه من المجتمع الدولي.

وهناك مجال آخر يثير القلق ويتطلب اهتمام المجتمع الدولي الفوري هو الحالة السياسية في منطقتنا دون الإقليمية، وعلى وجه الخصوص في غينيا وكوت ديفوار وليبريا. ونحن نأمل أن تسهم زيارة أعضاء المجلس الأخيرة للمنطقة دون الإقليمية في الحل السلمي للخلافات بين ليبريا وغينيا. ونرى أن أعضاء مجلس الأمن يمكنهم وينبغي لهم أن يقوموا بدور كبير في تأييد جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقادة الأفارقة في الحل السلمي للأزمة الحالية في كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، تتطلب الدبلوماسية الوقائية أن يكون على الأمم المتحدة اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز جهود الجماعة الاقتصادية والقادة الأفارقة، مثل إيفاد بعثة للنوايا الحسنة إلى ذلك البلد.

وفي السنوات الأخيرة، أعربت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن الإرادة السياسية لتحمُّل المسؤولية عن السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية. وشارك قادة الجماعة مشاركة نشطة في البحث عن السلام في البلدان التي مزقتها الأزمات. ونشروا، في السنوات القليلة الماضية، قوات لحفظ السلام في إطار المنطقة دون الإقليمية بتكاليف هائلة من الرجال والمواد. وقد أثبتت تجربتنا في ليبريا وسيراليون أن تلك العمليات الإقليمية لحفظ السلام، التي تقوم بها الجماعة عن طريق فريق الرصد التابع لها، يمكن أن تكون أدوات فعالة لصون السلم والأمن الدوليين، مكملة بالتالي عمل المجلس، على النحو المقصود في الميثاق. ولذلك، نحث على أن تحظى تلك المبادرات الإقليمية بالدعم المناسب لتمكينها من القيام بمهامها.

وهناك تطور إيجابي يستحق الثناء هو الانتقال السلس بين عملية الجماعة الاقتصادية لحفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وهذا يبين بوضوح أنه حيثما تتوفر إرادة سياسية، يمكن للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأمم المتحدة أن تعمل معا للتقدم بالسلم والأمن الدوليين. ودور الأمين العام في تيسير هذه العملية ينبغي الثناء عليه.

إن تجربة منظمتنا في مجال حفظ السلام وبناء السلام طوال سنوات دللت على ضرورة الحاجة إلى استعراض وتعزيز آلية تحقيق أهدافنا المشتركة في هذا المجال الحيوي. ولذلك نثني على الأمين العام لبعد نظره في تشكيل اللجنة المعنية بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، تحت رئاسة السفير الأخضر الإبراهيمي، للتصدي للتحديات القائمة. وتوصيات اللجنة تستحق الاهتمام البالغ، وعلى وجه الخصوص تلك الجوانب التي تسعى إلى حماية وصون سلامة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونيجيريا، باعتبارها بلدا مساهما بقوات، تؤمن إيمانا راسخا بأن الدول

الأعضاء ينبغي ألا تتسامح بشأن الحالات التي تتعرض فيها سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة للخطر. وهذا الالتزام نحن مدينون به للأفراد البواسل المتفانين من العسكريين والمدنيين، الذين يخدمون في ظل قبعات الأمم المتحدة الزرق.

وإصلاح مجلس الأمن يشكل واحدا من التحديات الكبرى التي تواجه الأمم المتحدة في الألفية الجديدة. ونحن نؤكد مجددا أنه لكي يضطلع المجلس بالتزاماته بمقتضى الميثاق اضطلاعا فعالا، يجب أن يكون ممثلا حقا للدول الأعضاء في هذه المنظمة. ولا بد أن يواصل تحسين طرق عمله وجعلها شفافة بما يعود بالنفع على جميع البلدان. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمجلس أن يعزز مشروعية قراراته ويجتذب تأييد الدول الأعضاء الواسع أيضا.

واسمحوا لي عند هذه النقطة بأن أعرب عن تهنئة الوفد النيجيري الحارة للدول الأعضاء غير الدائمة المنتخبة حديثا في مجلس الأمن لفترة عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ وهي: أيرلندا، سنغافورة، كولومبيا، موريشيوس، النرويج.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير نيجيريا حكومة وشعبا للأمين العام على الجهود التي بذلها ولا يزال يبذلها لحل الصراعات في أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص في قارتنا.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير مارتن أنجابا، رئيس مجلس الأمن، على عرضه تقرير مجلس الأمن السنوي الخامس والخمسين. إن دراسة التقرير توفر فرصة رسمية للجمعية العامة للتداول بشأن عمل مجلس الأمن - مضمونه الموضوعي وطرق عمله. وسنحاول الإعراب عن انطباعنا بشأن عمل المجلس باعتبارنا عضوا منتخبا منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام.

ومع ذلك، دعوني، قبل أن نبدأ، أعرب عن تهانئنا الحارة لأعضاء المجلس المنتخبين حديثا وهم: أيرلندا، سنغافورة، كولومبيا، موريشيوس، النرويج. ونحن نتطلع إلى العمل بشكل وثيق معهم في المجلس.

إن الفترة التي يغطيها التقرير - من منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٠ تمثل تطورات هامة في مجال صون السلم والأمن الدوليين: أولا، شهدت هذه الفترة المجلس وهو يقوم بدور أكثر نشاطا. وهذا يبدو واضحا من تولي المجلس المسؤولية الرئيسية في حالات الأزمات الكبرى: كوسوفو، وتيمور الشرقية، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ففي كوسوفو، اضطلعت الأمم المتحدة ببعثة إدارة مؤقتة. وفي تيمور الشرقية، توفر الأمم المتحدة إدارة انتقالية لمساعدة الشعب على أن ينشئ دولة مستقلة. وفي سيراليون، أذن المجلس بإنشاء أكبر عملية من عمليات حفظ السلام الجارية حاليا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية أوكل المجلس إلى بعثته كبيرة الحجم بعثة لحفظ السلام مهمة المساعدة على تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. إلا أن نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واضطلاعها بمهامها تواجهان صعوبات، لأن الأطراف في اتفاق السلام قد فشلوا في إلزام أنفسهم بتنفيذ الاتفاق تنفيذا فعالا.

وفي جهات أخرى ظل المجلس على علم تام بتطور الأوضاع فيها واتخذ الإجراءات المناسبة بشأنها. فبعثة المجلس إلى ديلي وجاكارتا برئاسة السفير اندجابا تكللت أعمالها بالنجاح. وفي بداية هذا العام أبدى المجلس سعيه الحثيث لتحقيق السلم بإيفاد بعثة خاصة إلى كوسوفو. كما أوفد بعثة أخرى ذات أهمية حيوية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة دون الإقليمية برئاسة السفير هولبروك. وقد أوفد

أيضا بعثة إلى إثيوبيا وإريتريا كحالة طارئة وذلك قبل اشتعال الحرب في هذا الجزء من العالم.

وعلى الرغم من كل هذه المبادرات، وجه النقد إلى عجز المجلس عن التصرف إزاء الحالة بين إثيوبيا وإريتريا، وربما كان النقد في موضعه. وقد بذلت بنغلاديش، كعضو منتخب، مساعيها دون جدوى لكي يتصرف المجلس قبل أن يندلع تأجج كبير آخر للصراع. وكلف المجلس بعثته في جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ خطوات سياسية جديدة أخيرة في أسمرة وأديس أبابا. ولكن هذه المبادرة حتى وإن لم تكن تعتبر ضئيلة، فقد جاءت فيما يبدو متأخرة للغاية. والمسؤوليات كما نعرف جميعا مشتركة. وكشفت الحرب في القرن الأفريقي مرة أخرى عن الحاجة إلى التنسيق والتعاون بشكل أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، إننا نلاحظ حدوث تطور جوهري في مفهوم المجلس للسلم والأمن. فلم يعد المجلس يبدو كوحدة لإطفاء الحريق، لا يتصرف إلا عندما تشتعل الصراعات، كما قيل عنه لزمن طويل. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، كرس المجلس جانبا كبيرا من وقته واهتمامه لمجالات تتجاوز حفظ السلام منها: اتقاء نشوب الصراعات، وصنع السلام وبناء السلام فيما بعد انتهاء الصراع.

ومن المسلم به الآن أن التحدي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين هو عملية مستمرة تتطلب نهجا متكاملا ومشاركة جميع القوى الفاعلة. وهناك تسليم مطرد بأنه في حين أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية في المسائل المتعلقة بالحرب والسلام، فإن سائر أجهزة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني الآخرين، لهم دورهم في النهوض بالسلم والأمن الدوليين واستدامتهما وتقع عليهم مسؤولية تحقيق ذلك. وقد أسهمت بنغلاديش في التوجهات المتطورة بما فيها ذلك التوجه أثناء رئاستنا لمجلس الأمن في آذار/مارس.

وقد أعيد النظر في مفهوم السلم والأمن الدوليين خلال عدة مناقشات مفتوحة ركزت على حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والمسائل الإنسانية التي عرضت على المجلس، وحماية الأطفال أثناء الصراعات المسلحة. كما طرحت القضايا المتعلقة بسيادة الدول والتدخل الإنساني في هذا السياق. وبينت المناقشة أن السلم والأمن لا بد من فهمهما في إطار الأمن الإنساني أولا وأخيرا.

أما التطور الكبير الثالث، الذي تجدر ملاحظته فيتعلق باطراد التعاون بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات وبين مؤسسات بريتون وودز. وأصبح من المسلم به أن السلم الدائم لا يمكن تحقيقه دون المعالجة الفعالة للأسباب الجذرية للصراعات. ومن المسلم به أيضا أن كل جهة من الجهات الفاعلة لها دور خاص بها يتعين عليها أن تؤديه.

وكان لقرارات ومداولات الجمعية العامة انعكاس أكبر على أعمال المجلس، وقد اتسع نطاق التعاون بين الهيئتين. ونشير في سياق التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، إلى مشاركة ثلاثة من رؤساء المجلس في اجتماع ٨ آذار/مارس للفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

ويعد استمرار المجلس في الالتزام بدعم بعثات دعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع مثالا على تجربة المشاركة في المسؤولية التي شارك فيها الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة.

وما برح الأمين العام مستغرقا في المشاركة في أعمال مجلس الأمن، ومشاركا في مداولات المجلس، يتبادل معه المعلومات والتحليلات، ويوفر له المشورة ويسهم في جهود السلام. وقد قوبلت مبادرته بتقديم تقرير حافل بالأفكار عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أعده فريق الإبراهيمي، بالترحاب بوصفها مساهمة بارزة. وقد وسع المجلس من نطاق التبادل الحر لوجهات النظر مع الأمين العام من خلال آليات من قبيل مآدب الغداء الشهرية، واجتماعات لتقديم عروض عامة، والجلسات الشهرية لعرض النتائج الختامية واللقاء الخاص السنوي مع أعضاء المجلس.

إن اطراد التعاون مع المنظمات غير الحكومية هو تطور بارز ومحمود. وقد أقر المجلس بالحاجة إلى شراكة فعالة عن طريق الدخول في حوار مع المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات التي تعقد على أساس صيغة آريا.

أما المجال الرابع الذي شهد تحركا ملحوظا في اتجاه التقدم فهو نظام الجزاءات. وقد شكلت نظم الجزاءات ومدى فعاليتها وآثارها أحد دواعي القلق الأساسية التي أُعرب عنها في الجمعية العامة. وقد أنشأ مجلس الأمن للمرة الأولى في تاريخه فريقا عاملا معنيا بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات. ومن المنتظر أن تفضي مداولات الفريق العامل إلى توصيات عملية لترشيد نظم الجزاءات ووضع معايير لجزاءات الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، سيعامل تنفيذ التوصيات الواردة في مذكرة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ المقدمة من رئيس مجلس الأمن كبند مستقل إلى جانب المجموعات التي أقرها المجلس.

وقد حدث تقدم ملحوظ في وضع بعض نظم الجزاءات، لا سيما المتعلقة بأنغولا وسيراليون، لتكون أكثر فعالية وتحديدا للهدف. وقد أشار السفير هاينبكر سفير كندا إلى هذه التطورات الإيجابية.

والمجال الخامس الذي أود أن أدلي بشأنه ببضع كلمات هو مجال الشفافية، والانفتاح والمشاركة. وقد ركز السفير باولز سفير نيوزيلندا على هذه المسائل بتفصيل كبير. وكما تبين الإحصاءات، فقد عقد المجلس ١٤٤ جلسة علنية و ١٩٤ جلسة مشاورات غير رسمية في الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثل هذه الإحصاءات تغييرا ملموسا مقارنة بالعام الماضي إذ لم يعقد المجلس سوى ١٢١ جلسة علنية مقابل ٢٣٩ جلسة مشاورات غير رسمية.

وقد لقيت الإحاطات الإعلامية التي قدمتها رئاسة المجلس لغير الأعضاء ترحيبا بوصفها تعبيرا عن الشفافية الحقة. وأثناء رئاسة بنغلاديش قدمنا إحاطات إعلامية لغير الأعضاء عقب كل مشاورات غير رسمية دون استثناء. وكان هذا جزء من التزامنا إزاء العضوية الأوسع نطاقا بإبقائها على علم بالمضمون الأساسي للمناقشات الجارية في المشاورات غير الرسمية وكان أملنا ونحن نزيد مستوى الإحاطات الإعلامية أن نجتذب مشاركة أوسع نطاقا من جانب العضوية العامة في الأمم المتحدة وهي التي نتوجه إليها بالإحاطة. ونحن نناشد بقوة تعزيز هذه المؤسسة بوصفها محفلا لتبادل المعلومات بين المجلس والعضوية الأوسع نطاقا.

وأثناء رئاسة بنغلاديش، قدمنا مشاريع مذكرات اقترحنا فيها إجراء تحسين في بعض جوانب وثائق المجلس وإجراءاته. ووافق المجلس، بناء على اقتراح منا، على تعميم نص البيانات في قاعة المجلس على جميع المشاركين في الجلسة، وبذلك تصبح نسخ البيانات في متناول جميع الأعضاء في الحال.

وقد سعينا كعضو في المجلس إلى تشجيع المشاركة الأوسع نطاقا من جانب العضوية العامة في أعمال المجلس.

وكانت مشاركة أعضاء مجلس تنفيذ السلام في الإحاطة الإعلامية المفتوحة المتعلقة بالبوسنة والهرسك خروجا عن الممارسة المتبعة في أغلب الأحوال بعقد جلسات مشاورات أو جلسات سرية بشأن الموضوع. وكان عقد جلسة علنية بشأن الحالة الإنسانية في العراق إيذانا بحدوث انفراج بشأن هذا الموضوع بعد مضي سنوات عديدة. وقد عقدت جلسات علنية بشأن قضايا حساسة مثل الجزاءات المتعلقة بأنغولا. وفي رأينا أن جلسات المجلس التي تنظر في تقارير الأمين العام وهي وثائق عامة يمكن عقدها كجلسات علنية. وقد اتبعت الجلسات العلنية عن تيمور الشرقية، وطاجيكستان وغينيا - بيساو التي عقدت في آذار/مارس هذا المنطق.

لقد تناولنا بإيجاز بعض الاتجاهات والتطورات الرئيسية في مجلس الأمن وفي عمله. وأولا وقبل كل شيء سيقيَّم مجلس الأمن عن مدى نجاحه في حفظ السلام. وقد أعرب أعضاء المجلس في اجتماعهم المعقود على أعلى مستوى في ٧ أيلول/سبتمبر عن التزامهم بتحقيق هذا الهدف. ولكن المجلس لا يمكن أن يفعل ذلك وحده.

ويدرس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بتقرير فريق الإبراهيمي (S/2000/809) التوصيات بشأن المسائل التي تدخل في نطاق مسؤوليات المجلس. ومن المؤكد أن المجلس سيوافق على معظم هذه التوصيات ومن المحتمل أن يتوصل إلى توافق آراء بشأن تحويل هذه التوصيات إلى مقررات. ولكن معظم التوصيات ستظل معلَّقة ما لم تتوفر الظروف لتنفيذها على نحو فعال.

وتحريك سقف الموازنة أمر جوهري في أي تحرك مضموني إلى الأمام في هذا الصدد. وسيكون حل موضوع جدول الأنصبة المقررة من المسائل الأساسية أيضا. ونعتقد أن هذه القضية يمكن حلها بنهج شجاع ومنفتح وإيجابي. أما بالنسبة لنا فإن تعزيز الأمم المتحدة ينبغي أن يحظى بالاهتمام الرئيسي.

ومن بين المشاكل الأساسية التي تواجه عمليات السلام، الفجوة في الالتزام فيما يتعلق بالقوات والأفراد الآخرين وخاصة الشرطة المدنية. أما مشكلة التجهيزات فهي أيضا خطيرة. ولا يمكن حل هذه المشاكل بمناورات إجرائية. ويتطلب حلها تولي جميع أعضاء المنظمة مسؤولية مشتركة وفقا لتعهدهم في المادة ٤٣ من الميثاق.

وفي الشهور الأخيرة كان هناك تركيز متزايد على نشر قوات مدربة تدريبا جيدا ومجهزة تجهيزا حسنا ومدفوعة بدوافع طيبة. وتوصيات الإبراهيمي بشأن الولايات الواضحة ذات المصداقية والممكنة التحقيق، والقواعد القوية بشأن تدخل حفظة السلام للدفاع عن أنفسهم وعن مكونات البعثة الأخرى، تعزز ذلك الطلب. ومن الناحية العسكرية يجب أن يكون لدى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام قدرة ردع فعالة.

وهنا يثار التساؤل؛ من أين نأتي بهذه القوات؟ ونحن نرى أنه من الضروري أن يشارك فيها أعضاء الأمم المتحدة الأكثر قدرة حتى نعطي لعمليات السلام المصداقية والقدرة على التنفيذ. وإذا أخذنا في الاعتبار الوضع الخاص للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، ومسؤوليتهم وقدراتهم فإن أحد الوسائل لسد الفجوة في الالتزام يمكن أن يكون بجعل كل عضو دائم يشارك بنسبة ٥ في المائة من القوات المطلوبة لأي بعثة لحفظ السلام. وبذلك يتوفر ٢٥ في المائة من إجمالي العدد المطلوب. وهذا من شأنه أن يضمن توفير عناصر مدربة تدريبا جيدا ومجهزة تجهيزا حسنا ومدفوعة بدوافع طيبة تشكل ربع القوات المطلوبة. وينبغي أن تكون هذه القوات مستعدة للانتشار السريع وأن تتوافر لديها قوة الردع

بالإضافة إلى القدرة على القيام بعمليات الإنقاذ والإجلاء في حالات الطوارئ.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أقول إن إنقاذ الشعوب من ويلات الحرب هو المقصد الأساسي للأمم المتحدة. والهدف هو تهيئة حالة تسمح بنشر الآلية الدولية وتوفير الموارد اللازمة من أجل تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وستواصل بنغلاديش الاضطلاع بدور نشط في تعزيز هذا الهدف.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): يود وفدي في البداية أن يتقدم بالشكر لرئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، السفير والصديق مارتن انجابا الممثل الدائم لناميبيا على تقديمه الضافي لتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، والذي يغطي أعمال المجلس في الفترة ما بين ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

كما يسعدني بهذه المناسبة أن أجدد تهاني بلادي إلى كل من أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج على انتخابهم أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. وإننا على يقين بأن أداءهم المرتقب سوف يعزز أعمال المجلس.

إن استعراض هذا التقرير يمثل فرصة لتوثيق العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة في مجال المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، كما يشكل الآلية الرئيسية التي خوَّلها الميثاق للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الأوسع تمثيلا لمتابعة وتقييم الأعمال التي يقوم بها المجلس نيابة عن الدول الأعضاء في المنظمة، ولاتخاذ التدابير والتوصيات اللازمة بشأنها.

إن هذا التقرير السنوي الذي نحن بصدد استعراضه يتضمن الأنشطة المكثفة التي قام بها المجلس خلال تلك الفترة في إطار اضطلاعه بمسؤولياته في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين. وإننا نعرب عن ارتياحنا لما نلاحظه من إعطاء المجلس الأولوية والأهمية التي طالما طالبت بهما المجموعة الدولية للأزمات والتراعات في أفريقيا. كما نسجل بارتياح أيضا التوجه الجديد الذي اتخذه مجلس الأمن في الحرص على الاضطلاع بمسؤولياته وباستعادة دوره، خاصة في شأن القضايا التي بقي حلها معلقا لسنوات طويلة. ونذكر هنا بالخصوص تطبيق القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) إذ استرجع لبنان بحكم تطبيق هذين القرارين سيادته بانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني.

كما يعد تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته تجاه التطورات الخطيرة التي ما زالت تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتماده القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) وبطلبه من الأمين العام متابعة الوضع عن كثب، مؤشرا هاما على محورية دور المجلس في معالجة كافة قضايا الأمن والسلم، لتبقى هذه المسؤولية وهذا الدور حيويين لا يمكن الاستغناء عنهما أو تهميشهما.

لقد سجلنا كذلك بكل اهتمام الوعي المتنامي لمجلس الأمن بطبيعة التحديات التي تحول دون تمكنه من الاضطلاع بدوره بالنجاعة الكافية في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين. وكانت القمة التي عقدها المجلس في ٧ أيلول/سبتمبر المنقضي فرصة لتشخيص تلك التحديات ولوضع التدابير الضرورية لضمان فاعلية دوره في هذا المجال الحيوي وخاصة في أفريقيا.

إننا نأمل أن يكرس المجلس عند النظر في كل القضايا المطروحة أمامه، ما اتخذه من التزامات خلال هذه القمة طبقا لنص الميثاق، وأن يكثف تعاونه مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى وخاصة الجمعية العامة، ذلك أن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين يمثل مفهوما متعدد الأبعاد، ويتطلب تدخل كل الهياكل الأممية المختصة من أجل معالجتها بالنجاعة المطلوبة في إطار استراتيجية شاملة ومتكاملة تستهدف بالأساس الوقاية من التراعات والقضاء على أسبابها الكامنة

والتي تتمثل في الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، وأهمها الفقر والتهميش.

ومن ناحية أخرى نأمل أن يولي المجلس والجمعية العامة الأهمية اللازمة للتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي المعني بعمليات حفظ السلام، وأن يتم تدارسها وفحصها بالعمق المطلوب حتى يتسنى اتخاذ ما يلزم من تدابير بشأنها على أساس مبدأ المسؤولية الجماعية تجاه قضايا الأمن والسلم في العالم.

إن تزامن صدور هذا التقرير مع انعقاد قمة الألفية وقمة مجلس الأمن إنما يقيم الجدلية بين قضايا الأمن والسلم في العالم، على ضوء الإشكالية الجديدة المطروحة في هذا المجال، وكيفية معالجتها بطريقة أكثر واقعية بحكم الخصوصيات التي تميز مختلف النزاعات وبؤر التوتر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكِّر ببقاء بلادي، تونس، على التزامها المبدئي إزاء قضايا الأمن والسلم، ودعمها المتواصل لعملية حفظ السلام، والتي دأبت على المشاركة فيها منذ الستينات. وهي حاليا متواجدة ميدانيا في عدد من بعثات الأمم المتحدة.

لقد سجلنا على غرار الوفود الأخرى التحسن المطرد الذي ما فتئ المجلس يدخله على طرق عمله، وسعيه المتواصل لتكريس الشفافية في أعماله. ويتجلى هذا التوجه الذي ندعمه في العدد المتزايد من الجلسات العامة التي عقدها المجلس، بالإضافة إلى العدد الهام من الجلسات الخاصة التي نظمها خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما لاحظنا لجوء المجلس أكثر فأكثر للتشاور المباشر مع الأطراف المعنية بالنزاعات، وعلى مستويات عليا، وهو ما من شأنه أن يحسن آلية صنع القرارات داخل المجلس. إن الإجراءات المتعددة التي قام بها المجلس لتحسين طرق عمله ساعدت في الكثير من الأحيان، وإزاء العديد من القضايا المطروحة أمامه، على قيامه بالدور المنوط به في ظروف إيجابية، وذلك خاصة عن طريق الاستئناس برأي مختلف الدول الأعضاء والمجموعات الجهوية، والاستماع إلى وجهات نظرها.

وتعتبر بعثات مجلس الأمن التي تنقلت إلى العديد من مناطق النزاعات والتوتر طريقة أصبحت اليوم من ضمن طرق عمل المجلس، مما خوَّل لكافة أعضائه التعرف على تطورات الأوضاع في تلك المناطق، واتباع الاستراتيجيات المناسبة لمعالجتها بأكثر نجاعة، لا سيما وأن تقارير البعثات التي يوفدها المجلس تناقش أثناء جلسات علنية بمشاركة الدول الأعضاء في المنظمة.

وحتى يتمكن المجلس من تحسين أدائه بصفة أكثر فعالية، فإن السعي إلى إضفاء المزيد من الشفافية على أعماله يعد ضروريا بالنظر إلى تعدد القضايا المطروحة أمامه، وإلى وجوب معالجتها بالطريقة المناسبة. وفي هذا الخصوص، يعلق وفدي أهمية كبرى على ضرورة أن يأخذ المجلس بعين الاعتبار المقترحات المطروحة في إطار الفريق العامل التابع للجمعية العامة المعني بإصلاح مجلس الأمن، وهو ما من شأنه أن يدعم مصداقية المجلس. كما أننا ندعو إلى تفعيل الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بتحسين بعض جوانب وثائقه وإجراءاته من أجل اتخاذ ما يلزم من تدابير لتحقيق الشفافية المطلوبة في أعمال المجلس.

في هذا الصدد، نعتقد بضرورة اتخاذ المجلس ما يلي من إجراءات: أولا، إدخال المزيد من التحسينات على التقرير السنوي، حتى لا يكون مجرد استعراض سردي لأعمال المجلس وما أصدره من قرارات، بجعله يتضمن أيضا إضفاء طابع تحليلي على هذا التقرير، حتى يتسنى للدول غير الأعضاء في المجلس الاطلاع على الأسباب والدوافع التي يؤسس عليها المجلس مواقفه وقراراته. ثانيا، تمكين الدول غير الأعضاء في المجلس من المشاركة في أعماله والاطلاع عليها

من خلال تنظيم أكبر عدد ممكن من الجلسات العامة والمفتوحة. ثالثا، الالتزام بمقتضيات المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، والمتعلقة بتمكين الدول غير الأعضاء في المجلس والتي هي أطراف في النزاع محل النظر، أو التي يمس النزاع مصالحها، من المشاركة في أعمال المجلس المتعلقة بهذا النزاع. رابعا، تكثيف المشاورات المباشرة بين المجلس والدول المساهمة بالقوات أثناء كل مراحل عمليات حفظ السلام، خاصة إذا تعلق الأمر بتغيير ولاية هذه العمليات. خامسا، تطوير نظام العقوبات بما يكفل تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال فرض هذه الإجراءات الإلزامية بما يتطابق وروح ونص الميثاق.

في هذا الصدد، نشدد على ضرورة أن يعمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بمسألة العقوبات على وضع التوصيات المناسبة في هذا الشأن، ورفعها إلى المجلس في أقرب الآجال. ونؤكد هنا من جديد على تمسكنا بضرورة وضع معايير وأهداف دقيقة للعقوبات، ومدة زمنية محددة لسريانها، وترتيبات آلية لرفعها. كما أنه يتعين على المجلس إيلاء العناية اللازمة لما ينجرّ عن هذه العقوبات من أضرار تمس شعوب الدول المستهدفة بالعقوبات وبمصالح الدول الثالثة التي ترتبط مصالحها الاقتصادية بهذه الدول. وندعو المجلس مجددا إلى تفعيل الآلية التي وضعها الميثاق في هذا المجال في المادة ٥٠. ومهما يكن من أمر فإن مبادر مجلس الأمن بتعليق العقوبات على ليبيا التي أوفت بالتزاماتها بشكل كامل يعد مؤشرا إيجابيا من قبل المجلس الذي يبقى مدعوا لرفع هذه العقوبات كليا ونهائيا.

إن التحديات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين تحتم علينا تعزيز التعاون والتنسيق بين الهياكل الرئيسية للمنظمة بما يدعم الدور الحيوي الذي يقوم به مجلس الأمن في هذا المجال، كما تتطلب استجابة أكثر من طرف المجلس لمطالب الدول الأعضاء في المنظمة من خلال تكريسه للشفافية اللازمة في طرق عمله، وضمانه توفير التمثيل الضروري لإرادة المجموعة الدولية بمختلف مكوناتها، وحرصه على احترام الاختصاصات المخولة للهياكل الأخرى بموجب الميثاق. ويتطلع وفدي إلى أن يعمل مجلس الأمن على تكريس هذه المبادئ في تقاريره المقبلة، وأن يؤكد الإرادة الواضحة التي لمسناها لديه في أن يكون أكثر تفاعلا مع الأفكار البناءة المطروحة من قبل أعضاء المنظمة.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للممثل الدائم لناميبيا، السفير مارتن أنجابا، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ونحن نعلق أهمية كبرى على تقديم هذا التقرير، عملا بأحكام المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، اللتين تعهدان إلى الجمعية العامة بمهمة النظر في بيان التدابير التي يتخذها مجلس الأمن لصون السلام والأمن الدوليين. وتنبثق هذه المسؤولية أساسا من المادة ١١، التي تأذن للجمعية العامة بالنظر في المبادئ العامة للتعاون على صون السلام والأمن الدوليين.

وتنص المادة ٢٤ من الميثاق على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تضع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وثمة ضرورة، ونحن ندلف إلى الألفية الجديدة، للتفكير في مدى وفاء مجلس الأمن بالتزاماته بموجب الميثاق في تهيئة بيئة تنعم بالأمن والسلام على صعيد العالم.

ويرى الكثيرون أن مجلس الأمن قد خرج أخيرا من فترة قصوره الذاتي إبان الحرب الباردة، فهو يجتمع الآن على نحو أكثر تواترا ويؤدي فيما يبدو دورا استباقيا أكثر من ذي قبل، رغم أنه ليس بالضرورة أكثر فعالية. ومن ثم فإن هناك مجالا واسعا للمزيد من التحسن.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة تضاعف عدد الصراعات المدمرة للجانبين والصراعات داخل الدول وما يصاحبها من خراب مما يثير قلقنا جميعا. وفي الوقت نفسه تبقى المنازعات والصراعات طويلة الأمد في شتى أنحاء العالم بلا حل. ونحن نرى أن من الممكن التقليل من حدة وعدد الصراعات إلى أدنى حد لو أبدى مجلس الأمن قدرا كافيا من الالتزام والاهتمام والمشاركة والموضوعية والكيل بمكيال واحد. وبوسع المجلس أن يطلب إلى الأطراف تسوية منازعاتهم بالطرق والوسائل المنصوص عليها في الميثاق – بما في ذلك إنشاء آلية لاتقاء نشوب الصراعات. وينبغي في هذا الصدد ألا يتحلل أحد من المسؤولية بذريعة أن الصراعات ينبغي ألا تحل إلا ثنائيا بين الأطراف المعنية. فلو كان الأمر كذلك لأثير التساؤل عن دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

إن الانتقائية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن تثير أيضا تساؤلات خطيرة حول مصداقية المجلس وسلطته. والانطباع العام بأن المجلس يطبق معايير مختلفة على الصراعات في مختلف أنحاء العالم لا يجوز أن يصبح اقتناعا عاما. فالواجب هو تنفيذ كل قرارات المجلس دون أي تمييز. فنزاع جامو وكشمير، الذي يمس مصير ١٠ ملايين شخص مثل واضح هنا، حيث ظلت قرارات مجلس الأمن التي تتعهد لهم بحقهم في تقرير المصير، دون أن تنفذ لأكثر من نصف قرن. فيجب أن يكون ما أحرز من تقدم في تيمور الشرقية نموذجا لفض النزاع على جامو وكشمير، تمشيا مع رغبات الشعب الكشميري.

كذلك تعرض مجلس الأمن مؤخرا لانتقادات لعدم قدرته على الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الأزمات. وقد كان الأمر كذلك لأسباب مختلفة، من بينها نقص العزيمة لدى أعضاء المجلس. وقد أبرز تقرير فريق الإبراهيمي هذه النقطة بكفاءة. ونحن نود أن نشدد على ضرورة الاستجابة المبكرة والفعالة لحالات الأزمات، بغض النظر عن موقعها الجغرافي. ومن شأن هذا المسلك أن يبين إمكانية تجاوز مجلس الأمن كما لاحظنا خلال الأزمة في كوسوفو نتيجة لاختلاف التصورات بين أعضائه.

وتتقوض مصداقية مجلس الأمن في كل مرة يتجاهل فيها أي صراع ويترك للأطراف حله، أو حين يطلب إلى المنظمات الإقليمية أن تهب للعمل الميداني بدلا من الأمم المتحدة. وفي حين ينبغي تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لدينا إيمان وطيد أن المنظمات الإقليمية لا يمكنها إلا القيام بدور محدود في اتقاء الصراعات المسلحة، بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومجلس الأمن هو الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن اتقاء الصراعات وفض المنازعات.

ولقد شعرنا بالإحباط إزاء عجز مجلس الأمن عن إدراج المنازعات السياسية ضمن قائمة الأسباب الجذرية للصراع، في بيانه الرئاسي الصادر بعد المناقشة المفتوحة التي جرت في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠. فلم يعدد ذلك البيان إلا المشاكل الاقتصادي والاجتماعية والثقافية والإنسانية باعتبارها الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة. فهل هذا هو الواقع؟ إن هذا ليس بالتقييم الملائم للصراعات الجارية. وإخطار الأمين العام للجمعية، الوارد في الوثيقة A/55/366 عملا بالمادة ١٢ من الميثاق والذي نظرنا فيه في هذا المحفل في وقت سابق من هذا الأسبوع يعدد كل القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن – والعدد الأكبر منها ذو طابع سياسي.

كذلك لاحظنا مؤخرا النزعة المتزايدة إلى توسيع دور مجلس الأمن إلى أكثر من مسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتبذل الجهود لتوسيع جدول أعمال المجلس بحيث يشمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

والمدنيين والأطفال في الصراعات المسلحة، والمرأة، والسلام، والأمن، وحماية موظفي المساعدات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان والقانون الدولي وقضايا نزع السلاح. وواضح أن هذه المواضيع تدخل في اختصاص الجمعية العامة وهيئاتها المختلفة.

وثمة جانب آخر يحتاج إلى إعادة نظر متعمقة وهو قضية الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، بسبب تأثيرها الضار الهائل على عامة الناس. فمن الواقع المؤكد أن الجزاءات تنتهك في الغالب الحقوق الأساسية لعامة الناس في البلدان المستهدفة، كالحق في الحياة والحق في التحرر من الجوع والحق في التعليم والحق في التنمية. ولذا نتردد في المشاركة في الرأي القائل إن من الممكن أن تفرض ما تسمى الجزاءات الذكية.

وأتطرق الآن بإيجاز إلى بعض ممارسات العمل الجارية في مجلس الأمن. حيث تظل المشاورات المغلقة أو غير الرسمية هي القاعدة، لا الاستثناء، في جلسات مجلس الأمن. ولا تعقد الجلسات المفتوحة أو العلنية إلا بعد التوصل إلى اتفاقات سرية. وقد شهدنا خلال العمل مرارا وتكرارا استعمال حق الفيتو غير المرئي. فممارسة المشاورات غير الرسمية هذه تتعارض مع مقتضيات الشفافية والمساءلة.

ومن التجديدات الأخيرة في جلسات المجلس عقد مناقشات مواضيعية مفتوحة. ونحن نتساءل عن جدوى هذه الجلسات. فحسب فهمنا أن تلك الممارسة استحدثت لتمكين الدول الأعضاء من الإعراب عن آرائهم في موضوع معين أو قضية معينة، ليأخذها المجلس حينئذ في اعتباره وقت اتخاذ القرار. والواقع أن أعضاء المجلس، في معظم الحالات يفرغون من صياغة مشاريع القرارات أو البيانات الرئاسية قبل عقد الجلسة المفتوحة. فالنص يكون قد تقرر سلفا لا لشيء إلا لكي يسن لاحقا. والحال أن تلك المناقشات التي تجري في جلسة مفتوحة تصبح ممارسة عقيمة يسمع فيها صوت الدول الأعضاء دون إصغاء له. والأمم المتحدة التي تواجه تحديات حقيقية وخطيرة في مجال السلام والأمن لا تستطيع تحمل هذا النوع من التمثيل.

وبعد أن قلت ما تقدم، أود أن أسجل تقديرنا لأعضاء المجلس الذين أسهموا في زيادة الشفافية في أساليب عمل المجلس وممارساته. ومن الضروري متابعة تشجيع وتعزيز هذا الاتجاه، ونحن نرى أن هذه التغييرات التدريجية ستعزز مصداقية مجلس الأمن.

وخلال قمة الألفية، أصدر رؤساء الدول أو الحكومات نداء يدعو إلى الإصلاح الشامل لمجلس الأمن من كل جوانبه. وينبغي أن يشمل هذا الإصلاح قضية توسيع سلطة المجلس في اتخاذ القرارات وما يتصل بها من حق النقض وأساليب عمل المجلس. ونرى أنه ينبغي أن يكون الهدف من عملية الإصلاح جعل المجلس أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا وأكثر مشاركة وأكثر خضوعا للمساءلة. فالسلطات والامتيازات الخاصة من المفارقات التاريخية ولا تتسق مع مبدأ المساواة في السيادة أو مع القيم التي توفر الأساس القانوني والأخلاقي الذي يستند إليه ميثاق الأمم المتحدة، وليس هناك مجال زيادة في التحكم الحالي للقلة المستفيدة داخل المجلس. وعلينا أن نتجنب زيادة استفحال اختلال التوازن القائم. ولن يمكن تعميق إيمان عامة الأعضاء وثقتهم في مجلس الأمن إلا من خلال تعزيز الطابع الديمقراطي للمجلس القائم على المشاركة العامة.

وختاما أود أن أهنئ أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج على انتخابها أعضاء في المجلس في الأسبوع الماضي. وإننا لنتطلع إلى التعاون الوثيق معها سعيا إلى تحقيق السلم والأمن والرخاء على الصعيد العالمي. وأود أيضا أن أشيد بأعضاء المجلس المنتهية ولايتهم لما قاموا به من

إسهام هام في تعزيز دور المجلس وفعاليته وفي النهوض بالسلم والأمن الدوليين.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية الموقرة خلال دورة الألفية التاريخية هذه، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بأحر التهاني لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة الهامة، وأرجو أن أعبر لكم عن ثقتنا الكبيرة في أنكم ستقودون أعمالها للنجاح.

كما أنتهز هذه السانحة لأعبر عن تهانينا وأمانينا بالنجاح للدول التي تم انتخابها خلال الأسبوع الماضي لعضوية مجلس الأمن. كما أتقدم بالشكر للدول الخارجة من مجلس الأمن لما قامت به من عمل كبير ومقدر في خدمة الأمن والسلم الدوليين.

لعل جميعنا يذكر أن من أهم عناصر البيان الرئاسي لقمة الألفية كان الدعوة لضرورة تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الجهاز الأهم في منظومة الأمم المتحدة، والذي نرى أنه يتحتم علينا نحن في دورة الألفية أن نترجم ما أشار إليه بيان القمة الألفية إلى واقع ملموس. وفي هذا السياق، يأتي بياني هذا تحت البند ''تقرير مجلس الأمن للجمعية العامة'' داعيا لتطوير هذا التقرير ليسهم في تعزيز دور الجمعية العامة. وقبل الخوض في التفاصيل أود أن أتوجه بالشكر للسيد مارتن أنجابا، الممثل الدائم لناميبيا، بوصفه الرئيس الحالي لمجلس الأمن خلال هذا الشهر على عرضه لتقرير المجلس السنوي للجمعية العامة.

إنه لمن حق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم لها معلومات وافية وشاملة عن نشاطات مجلس الأمن في الوقت المناسب، الذي تحتاج فيه لهذه المعلومات لتستطيع بدورها، عبر الجمعية العامة، من المشاركة بفاعلية في إيجاد حلول لمهددات الأمن والسلم الدوليين. وللأسف فإن الأمر غير كذلك، حيث أن ما يتاح لها فقط هو هذا التقرير السنوي الذي يقدم كل عام للجمعية العامة، الشيء الذي لا يحقق الفاعلية والحيوية المشتركتين اللتين كان يتطلع إليهما المجتمع الدولي بين هذين الجهازين الهامين: الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن أهم عوامل تقلص العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن هو في تقديرنا طبيعة التقرير السنوي الحالية نفسها. فهو بالإضافة إلى أنه سنوي، فإنه لا يعدو عن كونه رصدا تاريخيا مسلسلا للبنود والقضايا التي بحثها المجلس دون توضيح لما دار في الكواليس في جلسات المجلس غير الرسمية والتي أصبحت في حقيقة الأمر هي الأصل في عمل المجلس.

إن تقرير المجلس للجمعية إذا لم يعكس في شفافية تامة مداولات أعضاء المجلس في الجلسات غير الرسمية وتفاصيل الكيفية التي تم بها اتخاذ القرار، فإن ذلك لن يكون ذا فائدة عملية وحيوية للجمعية العامة، ويؤكد المفهوم الذي أصبح قناعة لدى الكثيرين من داخل وخارج مجتمع الأمم المتحدة عن سرية وعدم شفافية أعمال المجلس، ولعلي أذكّر هنا بالمقال الذي نشرته صحيفة النيويورك تايمز في السادس من آذار/مارس من عام ١٩٩٨ تحت عنوان المجلس السري وليس مجلس الأمن، والذي تحدث عن ثقافة السر في مجلس الأمن.

من خلال متابعتنا طيلة الأعوام الأربعة الماضية لاجتماعات الفريق الرفيع المستوى المعني بإصلاح مجلس الأمن تقدمنا وعدد كبير من الدول باقتراحات عملية تعزز تحديدا علاقة مجلس الأمن بالجمعية العامة. ونذكر من أهمها ضرورة تنشيط المشاورات بين رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن عن طريق عقد اجتماعات منتظمة كلما يطرأ أمر أو يستجد حدث يستدعي أن تشارك كامل عضوية الأمم المتحدة في إيجاد حل أو تسوية له. إلا أن ذلك، للأسف، لم يحدث. وقُدِّمت كذلك مقترحات بأن يقدم

المجلس تقارير دورية، كلما اقتضت الحاجة إلى الجمعية العامة، إلا أن هذا لم يحدث أيضا و لم يجد كل ذلك آذانا صاغية.

إن المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، التي منحت مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صيانة الأمن والسلم الدوليين بالإنابة عن كامل عضوية الأمم المتحدة، قد نصت كذلك على أن يقدم المجلس تقريرا سنويا وتقارير خاصة أو دورية للجمعية العامة كلما دعت الحاجة، لتمكينها من بحث ودراسة الموضوعات الحيوية التي تمس الأمن والسلم الدوليين. وعليه، فإن قصد الميثاق في هذا الأمر واضح وجلي، وهو أن الصلاحيات التي مُنحت لمجلس الأمن هي تفويض من كامل عضوية الأمم المتحدة، والتي تمثلها الجمعية العامة. ولذلك يصبح لزاما على المجلس أن يقدم للجمعية تقارير مفصلة عن أعماله، الأمر الذي لم يحدث واقتصر فقط على هذا التقرير السنوي، والذي كما ذكرنا ما هو إلا تجميع لوثائق صادرة من المجلس خلال العام المنصرم، ولا تعكس أي عناصر جوهرية ذات مدلول مفيد يوضح ما جرى في جلسات المجلس أو في الأجهزة التابعة له مثل لجان الجزاءات وخلافه.

ولقد أبدت أعداد كبيرة من الوفود في مرات عديدة رأيها في هذا التقرير السنوي بأنه لا يتضمن تقييما عميقا للكيفية التي تناول بها المجلس الموضوعات الحيوية التي بحثها. وعليه، يصبح بشكله الحالي غير مفيد ولا يمكِّن الجمعية من أن تضطلع بدورها من بحث دقيق وتحليل عميق، ومن ثم تقديم توصيات حول المسائل التي تمس الأمن والسلم الدوليين والتي ينظرها المجلس.

وهناك جوانب تحتاج للاهتمام يجب أن تراعى في التقرير، وذلك لتحقيق التفاعل المنشود بين الجمعية العامة والمجلس، كإبراز الكيفية التي تم بواسطتها اتخاذ القرار في المجلس. وهنا أستشهد بما سبق أن قاله المندوب الدائم السابق لإيطاليا، سعادة السفير الصديق فولشي، عندما ذكر في سياق حديثه عن اتخاذ القرار في المجلس:

”أعتقد أنه يحق لنا أن نعلم مَن قال ماذا في مجلس الأمن“.

وهنالك جانب آخر نرى أنه يجب أن يعكسه التقرير مستقبلا وبوضوح، وهو إلى أي مدى أيضا تم وضع قرارات الجمعية العامة بشأن الموضوعات التي تُبحث بشكل مشترك في المجلس والجمعية في الاعتبار عندما بُحثت تلك الموضوعات في المجلس وتمت مراعاتها عند اتخاذ القرار فيه.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن السودان، بوصفه من أوائل الدول الأفريقية التي ساهمت في عمليات حفظ السلام منذ بداية الستينات، وبوصفه عضوا فاعلا ومشاركا في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فإنه ملتزم بصيانة الأمن والسلم الدوليين، وعلى استعداد للمشاركة دائما في كل أنشطتهما.

السيد بالزان (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد مالطة أن يعرب عن امتنانه للممثل الدائم لناميبيا، السفير أنجابا، على عرضه الشامل والزاخر بالمعلومات لتقرير مجلس الأمن السنوي. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم إلى أعضاء الأمانة العامة بخالص آيات شكرنا على العمل الممتاز والمجهود الذي لا بد أنهم تكبدوه في نشر تقرير هذه السنة الضخم.

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بتهانئي إلى ممثلي أعضاء مجلس الأمن الجدد غير الدائمين الذين انتُخبوا، وأن أتمنى لهم كل النجاح في أداء مسؤولياتهم. ونتوجه أيضا بتحية إجلال إلى الأعضاء المنتهية ولايتهم على إسهامهم البالغ الأهمية في أعمال المجلس.

في السنة الماضية، عندما أخذ وفدي الكلمة ليتكلم عن تقرير مجلس الأمن لسنة ١٩٩٧-١٩٩٨، شددنا على ضرورة ألا يعمل أعضاء المجلس لمصالحهم الذاتية ولكن

لمصالح المجتمع الدولي ككل. ثم أوضح وفدي أيضا إخفاقات المجلس الأخيرة في الوفاء بدوره كضامن للسلام والأمن على هذا الكوكب.

وإذا كانت الخطوة الأولى في معالجة مشكلة ما هي فك مغالق طبيعتها الحقيقية وأسبابها الجذرية، فإن نشر تقريريّ الأمين العام الواضحي المعالم عن أداء المنظمة الكئيب في رواندا وسريبرينتشا كان حقا نقطة الانطلاق الصحيحة.

وعلى أساس نتائج البحث هذه وكذلك خبرة وتفاني أعضاء الفريق الرفيع المستوى المكلف باستعراض أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن، تمكَّن الفريق من الأخذ بيدنا إلى الخطوة التالية، بتقديم ما أصبح معروفا بتقرير الإبراهيمي. فهذه الوثيقة القاطعة والصريحة توفر لنا مؤشرات واضحة تتعلق بالقرارات الصعبة التي ينبغي اتخاذها إذا كان للأمم المتحدة أن تحصل لنفسها على الوسائل السياسية، والتقنية، والتنظيمية، والإجرائية للوفاء بولاية حفظ السلام التي لها نصيب الأسد في عمل مجلس الأمن.

ويشير تقرير الإبراهيمي بعبارات لا تعرف الغموض إلى أساليب عمل مجلس الأمن وممارساته الحالية التي تحتاج إلى الإصلاح أو الاستبدال كلِّية. ومما له أهمية أساسية ضمان أن تكون الولايات الصادرة عن مجلس الأمن واقعية بالنظر إلى تاريخ الحالة قيد النظر، وإلى حقائق الواقع الحالي وإلى الموارد الفعلية، وليست الخيالية، المتوفرة للأمم المتحدة.

إن اقتراح الفريق بأن تبقى قرارات المجلس التي تحدد مستويات القوات في شكل مشروع قرار حتى يتأكد الأمين العام من توفرها الفعلي، قطعا يستحق النظر فيه بجدية. والتغييرات الإجرائية في أساليب عمل مجلس الأمن قد يكون من الصعب تنفيذها، ولكن دعوة الفريق إلى المجلس بالتحلي بالمزيد من الحصافة هي التي يرجح أن تكون أكثر صعوبة في تلبيتها. حيث يجب على المجلس ألا يسيء فهم واجبه في أن يطبق سياسة تقوم على الحياد بأن يتبع نهجا يجرد فيه نفسه من واجب توجيه أصبع الاتهام عندما تكون أعمال طرف أو آخر في الصراع تتطلب ذلك.

وتشاطر مالطة الفريق تفسيره للحالة عندما يقول:

”فلم يكن ثمة فشل نال من مكانة ومصداقية عمليات حفظ السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في التسعينات أكثر مما نالها من إبائها أن تميِّز بين الضحية والمعتدي“. (A/55/305، ص ١١)

ويرى وفدي أن إلقاء اللوم عن إخفاقات حفظ السلام على عتبة مجلس الأمن وحده يكون بمثابة سوء فهم لعمق التغييرات التي يجب أن تحدث في كل أرجاء هذه المنظمة إذا كان لهذا الإصلاح أن ينجح.

ولا شك في أن ميثاق الأمم المتحدة يلقي مسؤولية خاصة على الذين يُنتخبون في المجلس، بل أن هناك مطالب أثقل عبئا تقع على خمسة دول معينة بحكم عضويتها الدائمة في المجلس. ومع ذلك، فإن قلة الموارد المتاحة للمنظمة المكلفة بمسؤولية سريعة التزايد عن حفظ السلام تتطلب التزاما متجددا منا جميعا. وهذا هو الواقع الذي حدا برئيس وزراء مالطة أن يعلن في خطابه الذي ألقاه في قمة الألفية عن اتجاه نية مالطة إلى زيادة مساهمتها في ميزانية حفظ السلام زيادة كبيرة.

ومما يثلج صدر وفد بلدي أن يلاحظ أن لجنة تابعة لمجلس الأمن قد شرعت بالفعل في مناقشة الطريقة التي يمكن أن ننفذ بها التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي، ذات الصلة بمجلس الأمن. ويتطلع وفد بلدي إلى أن يقرأ عن تنفيذ تلك التوصيات في التقرير المقبل للمجلس.

إن المناقشات الجارية في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن لم يحقق بعد أي

نتائج ملموسة فيما يتعلق بزيادة أعضاء المجلس. ولكن طُرحت مقترحات قليلة وقد تم الاتفاق عليها تتعلق بأساليب عمل المجلس. ويرحب وفد بلدي بالطريقة التي نفذ بها المجلس بعض أساليب العمل الجديدة هذه قبل اعتمادها رسميا، بالإضافة إلى زيادة التفاعل بين المجلس والبلدان المساهمة بالقوات.

وإذا كان لغير الأعضاء في مجلس الأمن أن يقدروا بصورة أفضل ما يدفع المجلس إلى اتخاذ القرارات التي يطلب منهم في كثير من الأحيان تنفيذها، فمن المهم أن تجري مداولات المجلس بطريقة تتسم بالشفافية بأقصى درجة ممكنة.

وفي الختام، فإن وفد بلدي يؤمن بأن نجاح إجراءات مجلس الأمن يعتمد كثيرا على مستوى المصداقية والاحترام الذي يحظى به. وبزيادة مستوى شفافيته، سيكون المجلس قد تحرك في الاتجاه الصحيح.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب أعضاء هذه المنظمة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن. وإنه امتياز خاص لي أن أتقدم بالشكر لرئيس مجلس الأمن، صديقي وزميلي، السفير مارتن انجابا ممثل ناميبيا، على عرضه لهذا التقرير.

وقبل أن نشرع في مناقشة التقرير، أود أن أعرب عن امتناننا العميق للأعضاء غير الدائمين في المجلس المنتهية ولايتهم، لتفانيهم في العمل، ونرحب بالأعضاء الجدد المنتخبين حديثا. وأشكر أعضاء المجلس الذين يواصلون إحاطة غير الأعضاء علما بالقضايا المعروضة على المجلس، والتشاور معنا بصورة منتظمة. وأنا على ثقة بأن الأعضاء الجدد سيواصلون الالتزام الذي تحلّى به مَن سبقوهم، وسيستمرون في العمل مع مجموع أعضاء الأمم المتحدة بشأن القضايا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ونود أن نؤكد مجددا على دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أننا عندما نعالج قضايا الفقر والتخلف، فإننا نقلل بالتالي من احتمالات نشوب الصراعات. ويحتاج المجلس إلى زيادة الشعور بالإلحاحية والالتزام المتجدد بالوفاء بولايته في حفظ السلم والأمن الدوليين. ونحتاج إلى أن يهيئ المجلس الظروف المواتية للسلم والأمن، حتى يكون بوسعنا أن نعززهما، وأن نواصل السعي إلى تحقيق المهمة الصعبة المتمثلة في تخفيف حدة الفقر والنهوض بالتنمية. وإن النمو المتواصل في حجم العمل الذي يضطلع به المجلس يبين لنا الشوط الذي ما زال علينا أن نقطعه تحقيقا لأهداف السلم، والأمن، والتنمية.

وعندما نستعرض المناقشات التي أجراها رؤساء دولنا وحكوماتنا أثناء قمة الألفية، بما في ذلك مناقشات المائدة المستديرة وقمة مجلس الأمن، ينبغي أن نشدد على مهمة التنفيذ والإجراءات التي تعطي معنى لتلك المناقشات المهمة. ونرحب بإنشاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بتقرير الإبراهيمي. ونأمل أن يفي المجلس بتعهده خلال القمة ”بزيادة فاعلية الأمم المتحدة في معالجة الصراعات في جميع المراحل من الوقاية إلى التسوية إلى بناء السلام فيما بعد انتهاء الصراع“.

يواجه مجلس الأمن الآن تحديا مزدوجا بالتعامل مع عدد أكبر من الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، إلى جانب الحالات الأكثر تعقيدا التي تتجاوز متطلباتها مجرد نشر القوات العسكرية. ويحتاج ذلك إلى دراسة أعمق للاحتياجات المختلفة لكل حالة والتزاما أكبر بالإرادة السياسية وتوفير الموارد اللازمة لمنع الصراعات ووضع حد لها. وتعد المناقشات المفتوحة التي جرت في المجلس مؤخرا حول الوقاية من الصراعات المسلحة نقطة بداية نرحب بها.

ونلاحظ أن المجلس يقوم الآن بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، بالتصدي أيضا لنطاق أكبر من التحديات التي قد تهدد السلم والأمن، مثل انتشار الأمراض المعدية كفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة؛ واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة؛ ونزع السلاح، والتسريح وإعادة التأهيل؛ وحماية المدنيين. ونلاحظ كذلك أن ثمة قضايا أخرى نالت اهتماما جادا من المجلس، من بينها الحاجة إلى تحسين حماية العاملين في المجال الإنساني، والحاجة إلى تأمين الموارد الطبيعية، ضد الاستغلال غير المشروع بصفة خاصة، والدور الذي يقوم به هذا الاستغلال في تأجيج الصراعات وزعزعة الاستقرار.

ونود أن نرى المجلس وهو يؤيد حظرا شاملا على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأيضا وهو يبذل الجهد من أجل منع انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فهذه الأسلحة لا تُستخدم في حالات الصراع فحسب، وإنما هي الأسلحة الأثيرة لدى مهربي المخدرات واللصوص لفترة طويلة بعد تسوية الصراعات. وتتسبب تلك الأسلحة في قتل الأبرياء بأعداد تفوق بكثير مَن قتلتهم أسلحة الدمار الشامل في أي وقت.

ونرحب بالاهتمام المتجدد بالتعامل مع الصراعات في أفريقيا، وإن كنا لا نزال نشعر بالقلق لعدم تناسب الموارد أو الإرادة السياسية مع الخطب الطنانة. ومن شأن التحرك نحو تحقيق الديمقراطية والتنمية المستدامة أن يعزز السلم والاستقرار. غير أن الحلقة المفرغة التي نحن نصددها تتمثل في أن الديمقراطية والتنمية المستدامة يعتمدان، أيضا، على السلام والاستقرار حتى يتحقق لهما الازدهار. وعلى سبيل المثال، لا يمكن لبرامج نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة التأهيل أن يُكتب لها النجاح على المدى البعيد ما لم نتصدى لتلبية احتياجات بناء السلام وتخفيف حدة الفقر. وبالتالي، لا يمكن أن تنتهي مسؤولية المجتمع الدولي ببساطة بانتهاء العمليات القتالية، أو حتى بإجراء الانتخابات؛ بل لا بد من استمرار المساعدة من أجل قيام الحكم الصالح وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الدعم المقدم فيما بعد انتهاء الصراع.

إن ولاية المجلس تتطلب استجابات متنوعة، منها إقرار السلام، وحفظ السلام، وإدامة السلام. وثمة حاجة واضحة لأن يقوم المجلس بمراجعة طرائق تطبيق الجزاءات من أجل حماية السكان المدنيين من المعاناة طويلة الأمد، ومن أن يعاقبوا على جرائم الآخرين الذين تسببوا في تلك المعاناة في المقام الأول. والجزاءات أداة ينبغي ألا تُستخدم إلا بعد دراسة متأنية لمدى تأثيرها وأن توجَّه نحو تحقيق النتائج المتوخاة بعناية وفعالية.

وفي الشرق الأوسط، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة، ليس بموجب قراراته فحسب، ولكن بالنظر إلى الاحترام الواجب للصكوك الدولية، مثل اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ولقد كررت قمة حركة عدم الانحياز التي عقدت في ديربان في عام ١٩٩٨، التأكيد على أن مراعاة تلك الصكوك الدولية ستخفف من المعاناة وتوفر الحماية لجميع الضحايا، ولا يستطيع مجلس الأمن، بالتأكيد، أن يتجاهل الدعوة إلى ”احترام وضمان احترام الاتفاقية الحالية في كل الظروف“ وذلك بموجب المادة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة.

إن مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع لا يمكنها أن تزيل آثار الصراع بنفسها، فضلا عن إصلاح ما تتركه الجزاءات من أضرار تصيب الهيكل الأساسي والاقتصاد. وأكبر عقبة تواجهها البلدان النامية في حالات ما بعد انتهاء الصراع هي التغلب على العزلة وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي. وإلا، فإن الحرية التي وجدت حديثا يمكن أن تؤدي بسرعة كبيرة إلى استمرار القلاقل. ومن الضروري أن ندرك النطاق

الكامل الذي يتطلبه اتخاذ القرارات والتصدي لحالات الصراع من التزام ومشاركة من المجتمع الدولي، وأطراف الصراع، وضحايا الصراع كذلك.

ونثني على المجلس للزيادة في استخدام المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية المفتوحة عن أعمال المجلس. وبطبيعة الحال، فإن المناقشات ذات الموضوع المحدد أمر أساسي، بيد أنه يسعدنا أن نلاحظ الاتجاه نحو معالجة قضايا عملية. وعلى سبيل المثال، ساعدت الإحاطتان الإعلاميتان المفتوحتان بشأن كوسوفو وتيمور الشرقية في إبقاء أعضاء الأمم المتحدة على علم بأحدث التطورات، وجعلهم أكثر قدرة على تأييد أعمال المجلس والتأثير فيها. ونعتقد أنه كان من المهم بالنسبة للدول الأعضاء أن تحضر إحاطات إعلامية هامة كتلك التي أدلت بها السيدة أوغاتا، المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، وأن تشارك في المناقشة حول دور مجلس الأمن في منع الصراعات.

ويقدم لنا التقرير الحالي موجزا للأعمال التي أنجزها المجلس في العام الماضي. إلا أنه، مرة أخرى، لا يزودنا بتحليل للقضايا ولأداء المجلس. ومن الضروري أن يقدم المجلس هذا التحليل لأنه عُرضة للمساءلة أمام الجمعية العامة. وإخفاق التقرير في ذلك يدل على عدم المشاركة، أو عدم الرغبة في المشاركة في هذا الجانب الحاسم من الاستعراض والمساءلة. ومن شأن ذلك، بطبيعة الحال، أن يثير قضيتي ضرورة إصلاح أساليب العمل في المجلس، والحاجة الشديدة إلى الشفافية والمساءلة، اللتين نتفق جميعا على أنهما من العناصر الهامة التي تعطي المجلس المصداقية التي يجب أن يتحلى بها. ومن المؤكد أنه، بعد سبع سنوات من المناقشات حول إصلاح المجلس، ينبغي لنا أن نتمكن من إدراك التحديات التي نواجهها، وأن تكون لدينا الشجاعة الكافية لإجراء الإصلاحات اللازمة.

وختاما، أود أن أذكر أنه أثناء مؤتمر قمة الألفية، اعترف رؤساء دولنا وحكوماتنا بأهمية معالجة التوزيع غير المتكافئ لمنافع العولمة. وينبغي لمداولاتنا وقراراتنا أن تسفر عن توفير ظروف معيشية أفضل لمن يعانون من العدوان ومن انتهاك أهم حقوقهم الأساسية. وبينما لا يتحمل مجلس الأمن مسؤولية مباشرة عن قضايا التنمية، أو حتى مجرد المسؤولية عن حماية المدنيين، فلا يمكن أن يصبح المجلس في حِل من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي ألا ننسى أن كثيرا من الأشخاص، ومعظمهم من المدنيين، يفقدون أرواحهم كل يوم في صراعات في أفريقيا وأماكن أخرى. ومع ذلك، فغياب الصراعات لن يكفي للتخلي عن الكفاح الذي يقوم به نفس هؤلاء الأشخاص ضد الفقر والمرض. ولا يمكننا أن ندعي أن هناك أولوية لهذه المنظمة أفضل من حشد الإرادة الجماعية والموارد اللازمة لإنهاء معاناتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠